This file has been cleaned of potential threats.

To view the reconstructed contents, please SCROLL DOWN to next page.

دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم بمحافظة أسيوط

إعـــــــداد

أ.د جمال علي خليل الدهشان
أستاذ أصول التربية
عميد كلية التربية- جامعة المنوفية
G-eldahshan@yahoo.com

د. أماني محمد شريف عبد السلام
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة أسيوط
Amanyshrf@yahoo.com

ملخص الدراسة :

سعت تلك الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في جمهورية مصر العربية ، من خلال الكشف عن مشكلة دور الجمعيات الأهلية في التعليم بصفة عامة ، وتعليم الفتيات المهمشات من التعليم في جمهورية مصر العربية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون قيام تلك الجمعيات بهذا الدور زكيفة مواجهتها الجمعيات الأهلية من تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم في جمهورية مصر العربية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى لتحيق اهداف تلك الدراسة معتمدة على استبيان طبق على عينة تكونت من (٤٠) فرداً من أعضاء مجالس الجمعيات الأهلية والعاملين بها بمحافظة أسيوط، تم اختيارهم بطريقة عشوائية للتعرف على دور تلك الجمعيات في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم، وكذلك المعوقات التي تعيقها عن أداء تلك الادوار .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة من ابرزها أن الجمعيات الأهلية تسهم بدورا كبيرا في الحد من التهميش التعليمي للفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في محافظة اسيوط تتمثل في إنشاء المدارس وتجهيزها وصيانتها ، وتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لها ، وتدريب المعلمين والإداريين بمدارس الفتيات، كما توصلت الى أن هناك بعض المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية عن تلبية الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات، يأتي في مقدمتها المعوقات الإدارية والتشريعية، ويليها المعوقات المادية والإدارية، وأخيرا معوقات الشراكة مع الجمعيات الأخرى المهتمة بالتعليم في مصر، وقدمت الدراسة فى نهايتها الى تصور المقترح لتفعيل دور للجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم في جمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية : الفئات المهمشة ، الحق فى التعليم ، الجمعيات الاهلية

Study Summary:

The study sought to present a proposed concept for activating NGOs in meeting the educational needs of marginalized girls in the Arab Republic of Egypt by revealing the problem of the role of NGOs in education in general, educating marginalized girls in education in the Arab Republic of Egypt and identifying the obstacles that prevent The role of these associations in combating the educational needs of marginalized girls in the Arab Republic of Egypt. The study used the descriptive approach to achieve the objectives of this study based on a questionnaire based on a sample consisting of (40) individuals Of the members of the councils of NGOs and their employees in Assiut Governorate, were selected randomly to learn about the role of these associations in meeting the educational needs of marginalized girls from education, as well as the obstacles that hinder them from performing these roles.

The study found several important results, notably that NGOs contribute significantly to reducing the educational marginalization of girls in the deprived areas of education in Assiut governorate, which is the establishment, preparation and maintenance of schools, the provision of financial and material resources, and the training of teachers and administrators in girls' schools. That there are some obstacles that hinder NGOs from meeting the educational services of marginalized girls, foremost of which are the administrative and legislative obstacles, followed by the material and administrative obstacles, and finally the obstacles of partnership with other associations interested in interpretation In the end, the study presented a proposal to activate the role of NGOs in meeting the educational needs of marginalized girls in disadvantaged areas of education in the Arab Republic of Egypt.

The study sought to present a proposed concept for activating NGOs in meeting the educational needs of marginalized girls in the Arab Republic of Egypt by revealing the problem of the role of NGOs in education in general, educating marginalized girls in education in the Arab Republic of Egypt and identifying the obstacles that prevent The role of these associations in combating the educational needs of marginalized girls in the Arab Republic of Egypt. The study used the descriptive approach to achieve the objectives of this study based on a questionnaire based on a sample consisting of (40) individuals Of the members of the councils of NGOs and their employees in Assiut Governorate, were selected randomly to learn about the role of these associations in meeting the educational needs of marginalized girls from education, as well as the obstacles that hinder them from performing these roles.

The study found several important results, notably that NGOs contribute significantly to reducing the educational marginalization of girls in the deprived areas of education in Assiut governorate, which is the establishment, preparation and maintenance of schools, the provision of financial and material resources, and the training of teachers and administrators in girls' schools. That there are some obstacles that hinder NGOs from meeting the educational services of marginalized girls, foremost of which are the administrative and legislative obstacles, followed by the material and administrative obstacles, and finally the obstacles of partnership with other associations interested in interpretation In the end, the

study presented a proposal to activate the role of NGOs in meeting the educational needs of marginalized girls in disadvantaged areas of education in the Arab Republic of Egypt.
Keywords: marginalized groups, right to education, NGOs

مقدمة:

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضروريات الحياة للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات ومع تطور الحضارة الإنسانية أصبح للإنسان الحق في الحصول على قدراً مناسباً من التعليم النظامي باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) كما نصت اتفاقيات معظم الدساتير على الحق في التعليم باعتباره حقاً أصيلا والتزاماً من قبل الحكومات تجاه مواطنيها.

وإذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية والتشريعية، فإنه لا يمكن إغفال الدور التنموي والاجتماعي للتعليم. ومن هنا جاء مبدأ الإلزام في قدر معين من التعليم، فهناك علاقة تبادلية بين الحصول على قدر معين من التعليم ومشاركة الفرد في التحديات التنموية التي فرضتها الألفية الثالثة، فالتعليم ضرورة للفرد كي يعيش في مجتمع، ويلتزم المجتمع بتوفيره لأبنائه وبناته. ورغم كل ذلك فإن هناك فئات يمكن أن نطلق عليها الفئات المهمشة أو المحرومة من حق التعليم "ومن هذه الفئات الإناث" وهي الفئات التي لا تستطيع أن تحصل على التعليم رغم أنه حق دستوري وذلك نتيجة لكثير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. (عبدالحميد، ١٩٩٩، ٩٨)

وإذا كان التعليم ضروري ومهم لكل الفئات فإنه أكثر ضرورة وأهمية بالنسبة للفتيات؛ فالمرأة تمثل كل المجتمع - فهي نصف المجتمع، وتعتبر مسئولة عن تربية النصف الآخر، وهي بالتالي تمثل كل المجتمع نصفه بالأصالة، ونصفه الآخر بالوكالة -باعتبارها شريكة الرجل ورفيقته، ومعاونة له علي النجاح وأداء رسالته في المجتمع، وباعتبارها مسئولة عن تربية الأجيال الناشئة، فإن إتاحة فرص التعليم أمامها، وإعداد البرامج لتدريبها ورفع كفاءتها، يعد أمر ضروريا، فالتعليم بالنسبة للمرأة يعد ضرورة إنسانية، يساعدها علي تحقيق ذاتها وإثراء حياتها الثقافية والاجتماعية وتأدية واجباتها تجاه ربها وأسرتها ومجتمعها علي نحو مرض، وبشكل يؤدي إلي رقي المجتمع وتنميته. (الدهشان ١٩٩٩، ٤)

وفي هذا الإطار أكدت نتائج الدراسات أن زيادة عام في تعليم الأم تقود إلى انخفاض قدره ٩% في وفيات الأطفال أقل من سن الخامسة. وأن الأطفال من ذوي الأمهات الأحسن تعليماً يكونون أفضل صحة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. وقد يعود ذلك للأسباب الآتية (البنك الدولي، ١٩٩٩، ٤١):

١-يساعد التعليم الأمهات على العناية بصحة أطفالهن بدرجة أفضل وقراءة التعليمات المكتوبة في النشرات أو الصحف والمجلات أو قراءة البيانات المكتوبة على زجاجات الدواء.
٢-يساعد على التغلب على بعض العادات والأساليب التقليدية الخاطئة.
٣-الأم المتعلمة تكون أكثر ثقة بالنفس وأكثر وعياً ، بحيث يمكنها الاستفادة من الخدمات الصحية العامة.

وعلي الرغم من أهمية وضرورة تعليم المرأة فإن واقع تعليمها في مصر والدول العربية يشير إلي أن المرأة لم تأخذ بعد فرصتها الكاملة في التربية والتعليم، وأن تعليم البنات- رغم الجهود المبذولة في هذا المجال، والتي تشير إلي الاهتمام الملموس في التوسع في تعليم الإناث وتدريبهم ووضع البرامج لمحو أميتهن لازال يتم بصورة غير مرضية .

ففي هذه المناطق الريفية والحضرية الشعبية والصحراوية النائية، لازالت بعض الأسر تحجب البنات عن الالتحاق بالتعليم، واستكماله لعدم الإيمان بضرورة التعليم للمرأة، ولتعطى فرصة لأخيها علي أساس أنه رجل المستقبل ورب أسرة جديدة، وصاحب التزامات اقتصادية واجتماعية، ولذلك فهم يبذلون جهدا لاستمرار الذكور في الدراسة لفترات أطول مما هو عليه بالنسبة للبنات حيث يعطى الولد فرصة أكبر لإعادة السنوات الدراسية- بخاصة الشهادات- لاستكمال تعليمه، بينما قد لا تمنح نفس الفرصة لأخته، فيفضل لها البقاء في المنزل لمساعدة الوالدين، ثم زواجهن مبكراً كما أن بعض أولياء الأمور لا يرغبون في أن تلتحق بناتهم بكليات بعيدة عنهم، وأزواجاً كثيرين يرفضون أن تستكمل زوجاتهم أي دراسة عليا. حسان(١٩٧٩، ٤٩-٥٠)

يتضح مما سبق أن هناك حقا دستوريا وقانونيا للفتيات في التعليم إلا أن هذا الحق منتهك في إطار مجموعة الحقوق المنتهكة للفتيات، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة التعاون وتنسيق الجهود من أجل حصول الفتيات على حقهن في التعليم، ورغم أن النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني لا يمتلكون سلطة إصدار القوانين، إلا أنه بإمكانهم الدفاع عن المبادئ والسياسات، وتوظيف تشريعات محددة بحيث يمكن أن يؤدي تحرك هؤلاء النشطاء "كجماعة ضغط" إلى تحقيق بعض النتائج والتأثير على الحكومات للحركة في اتجاهات تدعم مواقفهم المساندة لتعليم الفئات المهمشة من الفتيات.

وإذا كان الواقع قد أظهر عدم كفاية الجهد الحكومي في تحقيق تقدم المجتمع ورقيه ، لذلك فإن الجهد غير الحكومي الذي يمكن أن يضطلع به المهتمين من أصحاب المصالح والوطنيون المخلصون قد أصبح ضرورة لا غنى عنها ، وإذا كانت هذه الحقيقة واضحة في كل المجالات فإنها أكثر وضوحا في المجالات المؤثرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإسراع بتحسين المستوى الاقتصادي في الدولة وهو التعليم وتعليم الفتيات خاصة . (الدهشان ٢٠١٥،٢)

ولذلك فقد أصبح هناك اتجاه نحو التركيز على الجهود المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية ، والاستفادة منها في مجال التعليم ، حيث إن هذه الجهود لها القدرة على زيادة الاهتمام بالتعليم وتأكيد الشعور بالمسؤولية تجاهه، وتحريك قوى متعددة في المجتمع يمكن أن تسهم في معالجة القضايا التعليمية ومشكلاتها.

وقد تطورت مساهمات الجمعيات الأهلية في مجال التعليم لتشمل الاهتمام بالتعليم النظامي وغير النظامي، وذلك من خلال أنشطة غير صفية منظمة خارج نظام التعليم المدرسي القائم، كأنشطة مصاحبة لتلاميذ المدارس أنفسهم ، أو برامج تعليمية للتلاميذ المتسربين وخاصة الفتيات، أو برامج للتدريب المهني، أو التثقيف والتوعية ، أو برامج تعليمية موجهة للفتيات في المناطق المهمشة أو المحرومة من التعليم (بدر وقناوي ، ٢٠٠٢، ٥٧)

ونظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية في المناطق المحرومة من التعليم النظامي فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تشجيعها للقيام بهذا الدور، وأصدرت القرار الوزاري رقم (٣٠ف) بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٠ م والذي نص على

التصريح للجمعيات الأهلية بالعمل في مجال التربية والتعليم من خلال إنشاء مدارس الفصل الواحد ، ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة وفقاً لضوابط حددها القرار.

مشكلة الدراسة

يعد الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها في العقد الأخير اعترافاً من المجتمع بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مواجهة التحديات التنموية، إذ من الصعب إهدار هذه الطاقة التي تمثل نصف طاقة المجتمع البشرية ، وعلى هذا الأساس أصبحت النظرة للمرأة والاهتمام بقضاياها تتم في نطاق أكثر شمولاً ومن منظور أكثر عمقاً. (السمالوطي، ١٩٩٨، ٢)

ورغم الاعتراف الكامل بالمساواة بين الذكور والإناث إلا أن هناك العديد من المجتمعات تتعرض فيها الفتيات لأوجه عدم المساواة في القانون، والواقع أن هذا الوضع يزيد من حدته وجود تمييز في الأسرة والمجتمع وفي أماكن العمل، حيث اعتمدت مكانة النساء تاريخياً على القوانين والعادات للبلدان المختلفة، وقد حرمت النساء في العديد من المجتمعات من حق الحصول على مكانة قانونية أو اجتماعية مناظرة لمكانة الذكور استناداً للقيم والعادات والتقاليد التي حرصت على وضع الإناث تحت وصاية السلطة الذكورية في العائلة والمجتمع (بندق، ٢٠٠٤، ٧).

وحيث تكون المرأة مستبعدة أو مهمشة كفئة تقل قدرتها على السيطرة على ظروف حياتها فتكون تابعة للرجل، ومن ثم ينعكس تهميشها على شخصيتها وكافة سماتها الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والتعليمية والتي يغلب عليها الطابع السلبي الذي تتسم به الشخصية الأنثوية. (عبدالعاطي وآخرون، ١٩٩٨، ١٤٩)

ومع اهتمام الحكومات بقضايا المرأة في الوقت الراهن فإن هذه الجهود بمفردها لا يمكنها أن تعالج كل القضايا والمشكلات مما يحتم مشاركة المؤسسات والجمعيات الأهلية وخاصة العاملة منها في مجال المرأة مثل (جمعيات التنمية النسائية – الأندية النسائية) من تقديم جهودها بالتنسيق مع الحكومة من أجل تنمية المرأة والنهوض بها مع إعطاء أهمية خاصة لتلك التي تعول حتى تستطيع أن تؤدي دورها بسهولة ويسر. (حسن، ٢٠١٢، ٥٤٠)

وفي هذا السياق تزايد الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية كأحد مؤسسات المجتمع المدني وبوصفها واحدة من أهم وسائل مكافحة الفقر والتهميش التعليمي والاجتماعي والصحي وخاصة في الدول الفقيرة، واستناداً إلى نشأتها الشعبية وفلسفتها وامتدادها الواسع في مختلف المجالات وقيامها بتنظيم برامج التدريب والتوعية والتعليم والتوجيه الصحي للفئات المهمشة وبناء قدراتهن من خلال تنمية مهارتهن وأساليبهن للوصول للخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية وتدريبهن على بعض المهن المطلوبة في سوق العمل، والتي تؤمن فرص عمل ذات دخل مجز، أو تدريبهن على بعض المشروعات الصغيرة والتي يمكن أن توفر لهن عائداً، والاهتمام بمشروعات محو الأمية وغيرها من البرامج المتنوعة. (جبلي وآخرون، ٢٠٠٧، ٣٩)

ويشير الواقع الحالي إلى أن هناك نسبة كبيرة من الفتيات في المناطق الريفية والنائية على مستوى الجمهورية محرومات من التعليم لقلة أعداد المدارس وبعدها عن أماكن إقامتهم ، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية لتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم، وكذلك تحديد الصعوبات التي تحول دون قيام الجمعيات الأهلية بهذا الدور بالصورة المرجوة مع تقديم تصور مقترح لتفعيل ذلك الدور .

أسئلة الدراسة :

سعت الدراسة الحالية إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١-ما أهداف الجمعيات الأهلية، وخصائصها وأهم مبادئها؟.

٢-ما مفهوم تهميش الفتيات، وصوره وأشكاله، والعوامل التي أدت إليه، وآثاره السلبية؟

٣-ما دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم، وأهم المعوقات التي تعوقها عن تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم؟

٤-ما التصور المقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم؟

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة الحالية في ما يلي:

١-تتناول الدراسة فئة مهمة من فئات المجتمع ، تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتوفير القدر المناسب من الخدمات التعليمية لها، وهي فئة الفتيات المهمشات من التعليم.

٢-تتناول الدراسة الحالية قضية الفتيات المهمشات من التعليم بصورة جديدة باعتبارها قضية اجتماعية تدخل في نطاق مسئوليات المجتمع المدني وليس الحكومة فقط.

٣-تسهم الدراسة الحالية في فهم وتقويم مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في حل بعض المشكلات التعليمية في المناطق المهمشة والمحرومة من التعليم.

٤-تلقى الدراسة الضوء على مشكلة الفتيات المهمشات من التعليم ، وأسبابها.

٥-تقدم الدراسة تصوراً مقترحاً يمكن الأخذ به لزيادة فاعلية الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الفتيات المهمشات من التعليم ، وتلبية احتياجاتهم التعليمية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في جمهورية مصر العربية ، من خلال الكشف عن أهداف الجمعيات الأهلية ودورها التنموي والتعليمي ، وواقع تهميش الفتيات وصوره وأسبابه وآثاره، وتناول دور الجمعيات الأهلية في التعليم بصفة عامة ، وتعليم الفتيات المهمشات من التعليم في جمهورية مصر العربية، وحصر المعوقات التي تحول دون قيام تلك الجمعيات بهذا الدور، وكيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

أجرى الصباغ (٢٠٠١) دراسة بهدف تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في العديد من الأنشطة التعليمية والاجتماعية والثقافية مثل تفعيل دور الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة المواطنة وغيرها من الأنشطة الثقافية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية المصرية مقارنة بنماذج الجمعيات الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بهدف الاستفادة من تجارب هذه الدول، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية لها دور فعال في المجال التعليمي وأنها نجحت بالفعل العديد في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

كما أجرت السمالوطي (٢٠٠٢) دراسة أشارت نتائجها إلى أن التحديات الحالية قد فرضت على الحكومات ضرورة تعزيز دور القطاعات غير الحكومية في التنمية المجتمعية مع ضرورة إبراز ما للجمعيات الأهلية من أدوار بارزة في تقديم الخدمات التعليمية ودور هذه الجمعيات في دعم قضايا التعليم لسد العجز نتيجة تقلص الخدمات التعليمية الحكومية بالمدارس الحكومية ورفع كفاءة العملية التعليمية.

كما أجرى عبد ربه والحملاوي (٢٠٠٢) دراسة: توصلت إلى أن الجمعيات الأهلية لها دور بارز في دعم العملية التعليمية وذلك من خلال الجهود التي تقدمها هذه الجمعيات في توفير فرص تعليمية بديلة للأطفال في سن التعليم الإلزامي والذين أصبحوا خارج المدرسة النظامية لسبب أو لآخر وذلك بالمساهمة في إنشاء مؤسسات التعليم الموازي كمدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد سعيا لضمان حق التعليم للجميع.

وقد أكدت دراسة محمود (٢٠٠٤): على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق المرأة، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة وأنه لابد من التدخل لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال المساندة المادية والمعنوية من المجتمع لكي يكتب لها النجاح والاستمرار.

كما أجرى عوض دراسة (٢٠٠٥): توصلت إلى أن هناك أدوار أساسية للجمعيات الأهلية مع المدارس من خلال تقديم التمويل للأنشطة والخدمات التي تقدم بالمدارس بالإضافة إلى المساعدات العينية التي تقدم للمدارس لمساعدتها على توفير احتياجاتها بصفة دائمة – وأوصت الدراسة بضرورة وجود آلية للتنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات التعليمية وذلك لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعوق العملية التعليمية.

أما دراسة عبد الخالق (٢٠٠٦) فقد اهتمت بالجمعيات الأهلية في مصر،وتطور دورها من خلال التعرف على التطور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر، وأسباب نمو أدوارها المتنوعة في القرن الحالي، وأنماط عملها وعلاقتها بالدولة، وأهم المعوقات التي تحول دون أداء الجمعيات الأهلية لدورها التربوي.

وقد أجرى أبو غربية (٢٠١٥) دراسة هدفت إلى إلقاء الضوء والتنظير حول الدور التعليمي لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى معرفة آراء مجموعة من المهتمين في المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته حول الدور التعليمي الذي تقدمه الجمعيات الأهلية

.

ب- الدراسات الأجنبية:

أجرى Peter Crampton, and others(2001) :دراسةهدفت إلى التعرف على تطور دور القطاع الثالث (القطاع غير الحكومي الذي لا يهدف إلى الربح) في العناية الأساسية بالفئات الضعيفة في نيوزيلندا.وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التوثيقي في وصف وتحليل سياسة القطاع الثالث في تقديم العناية الأساسية وقد ارتكزت الدراسة في سبيل ذلك على الدراسات السابقة المشابهة والوثائق والكتب ومقابلات الأشخاص المسئولين والتقارير السنوية. وتمثلت عينة الدراسة في خمسة عشر منظمة من منظمات القطاع الثالث في نيوزيلندا، وقد توصلت

الدراسة إلى أن هناك دور فعال للقطاع الثالث في توفير الخدمات التي يتم تجاهلها من قبل المؤسسات الحكومية أو الربحية.

كما أجرى Hinton (٢٠٠٢): دراسة اهتمت بدور المنظمات غير الحكومية في تقديم المعونات العاجلة للمحتاجين والمهمشين من الأطفال والأسر، والقيام بالدعوة والتوعية والرعاية والتعليم وبرامج التأهيل وتلبية الاحتياجات العاطفية والاجتماعية والفكرية والمادية.

وتوصلت دراسة Rauzon (٢٠٠٢): إلى أن هناك عوائق تمنع النساء المعاقات من المشاركة في الأنشطة كالعوائق البيئية مثل المواصلات والوقت والدعم المالي والتأييد المجتمعي والتهميش. وأن هؤلاء النساء ذوي الإعاقة الحركية في حاجة إلى الدعم من المجتمع والأصدقاء ودعم الثقة بالنفس.

وأكدت دراسة NuraTaefi (٢٠٠٨) على أن تهميش الفتيات والنساء يؤدي إلى حرمانهن من حقوقهن وضعف الهوية والانتماء لديهن وأن هذا التهميش يرجع إلى الموافق الأبوية والسلطة الذكورية والتمييز ضد المرأة والموروثات الثقافية.

واهتمت دراسة Johnson (٢٠١٠): بتقييم تأثير التهميش الاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين وغيرها من مؤشرات الحرمان الاجتماعي على تعرض المرأة للجريمة والعنف والإساءة والفوضى.

التعقيب على الدراسات السابقة:

وباستقراء الدراسات السابقة يمكن ملاحظة أن:

- أكدت بعض الدراسات على دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمرأة بصفة عامة والمهمشة من التعليم بصفة خاصة ودعمها وإشباع احتياجاتها ومناهضة العنف الموجه ضدها.
- أوضحت بعض الدراسات على أهمية الأسباب المجتمعية والأسرية في تعرض المرأة للتهميش كالتمييز المجتمعي والموروثات الثقافية والسلطة الذكورية.
- أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك آثار ترتبت على تهميش المرأة كحرمانها من حقوقها وتعرضها للعزلة والجريمة والإساءة في المجتمع.
- استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وأسئلتها وكذلك الاستفادة في إعداد الإطار النظري للدراسة،وتصميم أدواة الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج.

مصطلحات الدراسة:

أ- الجمعيات الأهلية:

عرف قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ في مادته الأولى الجمعية الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي . (جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢، مادة رقم ١)

تعرف الجمعيات الأهلية "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على الربح".

وتعرف إجرائيا بأنها عبارة تنظيم اجتماعي لا يسعى إلى تحقيق أي ربح مادي، ويضم جماعة من الأفراد المتطوعين والمتفاعلين، تجمعهم مصلحة أو هدف واحد يسعون إلى تحقيقه، ويتم تمويل هذا التنظيم من خلال اشتراك الأعضاء والتبرعات والإعانات والهبات، ويسير نشاطه وفق اللائحة الداخلية المنظمة للعمل وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية، ويقدم العديد من الخدمات للمواطنين ومن ضمن خدماتها رعاية تلاميذ المدارس ومساعدتهم على الاستفادة من العملية التعليمية بأفضل صورة ممكن، ويتعاون مع مختلف المنظمات الموجودة في المجتمع لكي تحقق أهدافها.

ب- الفتيات المهمشات من التعليم

مصطلح التهميش بصفة عامة يقصد به الإجراءات العلنية أو التوجهات البشرية التي تقوم بإزالة وظيفة أو استبعاد فئة مهمشة من أنظمة الحماية والتكامل ، مما يحد من الفرص المتاحة لها ، حيث يمتد التهميش ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية لهذه الجماعة (سعودي، ٢٠١٢، ٥٤٧).

تعرف الفتيات المهمشات من التعليم إجرائيا بأنها الفتيات التي تعاني من أي مظهر من مظاهر الإهمال والحرمان من التعليم بدرجة تفقدها حقوقها كمواطنة متساوية مع باقي أفراد المجتمع وتجعلها مستبعدة ومنعزلة، سواء كان هذا الحرمان من التعليم بسبب ظروف اقتصادية أو مكانية.

منهج الدراسة:

وفقاً لطبيعة الدراسة الحالية ، وللإجابة عن أسئلتها فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسباً لوضع تصوراً مقترحاً لتفعيل دور الجمعيات الأهلية لتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة استبانه للوقوف على دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم، وكذلك المعوقات التي تعيق الجمعيات الأهلية عن أداء هذا الدور.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (٤٠) فرداً من أعضاء مجالس الجمعيات الأهلية والعاملين بها بمحافظة أسيوط، تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم بمحافظة أسيوط.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت عينة الدراسة على أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية والعاملين بها بمحافظة أسيوط.

- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الاستبانه خلال شهري مايو، يونيو عام ٢٠١٨م.

خطة السير في الدراسة:

تسير الدراسة في محورين أساسيين، هما:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة ، ويتناول ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

أولا: الجمعيات الأهلية من حيث مفهومها ، وخصائصها وأهدافها، والمبادئ التي تقوم عليها.

ثانيا:الفئات المهمشة من حيث مفهومها، وأنواع وصور تهميش المرأة ، والعوامل أو المبادئ التي أدت إلى ظهورها في مصر

ثالثا : دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم في جمهورية مصر العربية

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة: ويتناول ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

أولا: بناء أداة الدراسة وحساب صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية

ثانيا:تحليل نتائج الدراسة

ثالثا: التصور المقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية لتلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة والتغلب على الصعوبات التي تواجهها.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

أولا:الجمعيات الأهلية من حيث مفهومها وخصائصها وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها:

أ- مفهوم الجمعيات الأهلية ونشأتها:

تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية.. وبعدها توالي تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨١. (الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ٢٠١٧)

وقد ازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من ١٥٩ جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤٤.

وقد بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، منذ منتصف السبعينيات ، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب ١٦.٨٠٠ ألف جمعية وتضم نحو ٣ ملايين عضواً تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية.

وقد قامت مصر باتخاذ خطوات لإصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك بإصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية حتى يكون إطاراً دافعاً لنهضة الجمعيات الأهلية، وقد مثل هذا القانون للجمعيات الأهلية نقلة نوعية وحضارية حيث قرر مبدأ التأسيس بالأخطار وحرر حركتها من القيود الإدارية وفتح ميادين العمل أمامها لتضم كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تساهم في عملية التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الشباب.

كما تأثرت نشأة الجمعيات الأهلية في مصر بعدد من المؤثرات الخارجية والداخلية ، تمثلت في (كسبه، مصطفى دسوقي، ١٩٩٧، ٢٣):

– نشاط البعثات التبشيرية التي أدت إلى إنشاء الجمعيات الدينية الأهلية التابعة للمدارس، والتي امتد اهتمامها للفقراء وتقديم الإعانات الاجتماعية لهم.

– تأثير الجاليات الأجنبية والتركيبة الاجتماعية ومدى تجانس السكان، حيث تسعى كل جماعة متجانسة إلى إيجاد آلية أو وسيلة لدعمها والحفاظ على ثقافتها.

– الاحتلال الأجنبي لمصر ، والذي كان سبباً في مزيد من دعم الشعور القومي للمصريين، ودفع بحركة الجمعيات الأهلية نحو المزيد من الأنشطة في مختلف المجالات.

وتمثل الجمعيات الأهلية جميع الهيئات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها، كما تضم العديد من الخبراء والمتخصصين في شتى المجالات، ويكون هدفها الرئيس هو المساعدة والمتابعة في تحقيق أهداف تنمية المجتمعات بغض النظر عن الربح أو الانتفاع من هذه المساعدة (Forbas& Peltenburg, 2001).

ويعرف ديكور (Ducker, 2000, 1)الجمعيات الأهلية بأنها وسيلة فاعلة لإشباع احتياجات المجتمع من خلال مشاركة المواطنين أنفسهم ، كما أنها تتميز بقدر كبير من المرونة في الإدارة وحرية العمل ومواجهة المشكلات عملياً على أرض الواقع.

ويعرفها (عبد القادر، ٢٠٠٦، ٣٤) بأنها "الوحدة الاجتماعية المستقلة أي المنظمة التي تتكون من مجموعة أفراد لها قوانين تحدد أو تحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة.

كما يعرفها (بدر وقناوي، ٢٠٠٢، ٦١) بأنها تلك المنظمات التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، والتي يقوم الأهالي بإنشائها وتأسيسها في بيئاتهم المختلفة باعتبارها الوسيلة المناسبة لتلبية احتياجاتهم الثقافية أو التعليمية أو الترفيهية ، وذلك عن طريق الجهود التطوعية والتنسيق مع الجهود الحكومية

وللجمعيات الأهلية سياسات واضحة ، ومجالس إدارة، ومصادر تمويل متعددة، منها ما يدفعه المواطنون المشتركون فيها، ومنها ما يدفعه المستفيدون من خدماتها بصورة مباشرة، ومنها ما يأتي من المساعدات الخيرية وبعض الجهات الحكومية، وعادة ما تكون هذه الجمعيات معفاة من الضرائب.

وقد حدد معهد دراسات السياسات العامة للمؤسسات الأهلية بالولايات المتحدة مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تعريف الجمعيات الأهلية ، تتمثل في (كسبه، مصطفى دسوقي، ١٩٩٧، ٢٤):

١- أن يتوفر للجمعية شكل رسمي له صفة الاستمرار إلى حد ما.
٢- ألا تستهدف الربح.
٣- أن تكون مؤسسة غير حكومية.
٤- أن تتبع الإدارة الذاتية للمنظمة من داخلها.

٥- توفير قدر من المشاركة التطوعية.

٦- أن تكون غير خاضعة لحزب معين.

أما في الواقع المصري فقد نص قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مادته الأولى على إطلاق كلمة جمعية على كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معاً. لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي، واشترط في مادته الثانية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب وموقع عليه من المؤسسين وأن تتخذ لمركز إدارتها مقراً ملائماً في جمهورية مصر العربية. ولا يجوز أن يشترك في تأسيس الجمعية من صدر ضده حكم نهائي بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، ويجوز لغير المصريين الاشتراك في عضوية الجمعية وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون. (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٧)

ومن العرض السابق تعرف الجمعيات الأهلية إجرائيا بأنها تنظيم يضم مجموعة من الأفراد المتطوعين والمتفاعلين، تجمعهم قضية أو هدف واحد يسعون إلى تحقيقه،و تتصف أهداف هذه المجموعة بصفة اجتماعية خدمية، حيث لا تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية، ويتم تمويلها من اشتراكات الأعضاء والتبرعات والإعانات والهبات، ويسير نشاطها وفق اللائحة الداخلية والقوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، كما أنها تقدم العديد من الأعمال الخدمية للمواطنين مثل: رعاية تلاميذ المدارس في المناطق الفقيرة ودعمهم مادياً، وتتعاون مع مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع من أجل تحقق أهدافها.

ب- خصائص الجمعيات الأهلية

وتتميز الجمعيات الأهلية بمجموعة من الخصائص منها (عبد المنصف، صافيناز محمد، ٢٠١٣، ٢٤٣) :

١- القدرة على تعرف خصائص المجتمع المحلي ، وتحديد مشكلاته واحتياجات أفراده من الخدمات وأوجه الرعاية المختلفة.

٢- المرونة وسرعة الاستجابة ، والمهارة في اتخاذ القرارات المناسبة وفق المستجدات المجتمعية.

٣- التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات المشابهة أو ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة لدعم العمل وتحقيق الأهداف.

٤- الانفتاح على المنظمات المحلية والدولية بهدف تبادل الخبرات وتحقيق مزيد من الاستفادة والتعاون.

٥- القدرة على نشر ثقافة حقوق الطفل ، حيث إن معرفة الأفراد بحقوقهم يعد أمراً ضرورياً للسعي للحصول على هذه الحقوق ..

ويذكر عطية (٢٠١٧، ٦) أن الجمعيات الأهلية لها مجموعة من السمات والخصائص المشتركة تتمثل في :

١-التطوعية بمعنى أنها تقوم على العمل التطوعي، أي العمل دون مقابل مادي، وهو ما يتطلب مستوى معين من الوعي لدى أعضائها ، بما يؤدي إلى تضحيتهم بجزء من وقتهم وجهدهم من أجل العمل العام.

٢-لا تسعى إلى تحقيق الربح، وهو ما يميزها عن غيرها من مؤسسات القطاع الخاص التي يعد السعي إلى تحقيق الربح أحد خصائصها الأساسية.
٣-الاستقلالية: بمعنى أنها مستقلة عن سلطة الدولة.
٤-الغاية هي الدور والوظيفة: بمعنى أن لها غاية تسعى إلى الوصول إليها،وبالتالي لها أدوار معنية تكفل تحقيق هذه الغاية.
٥-أنها تمثل جزءا من منظومة أكبر تشتمل على مفاهيم المواطنة، وحقوق الإنسان، التسامح، والاعتراف بالآخر والمشاركة الشرعية الدستورية.
٦-أنها تهتم بكل جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والصحية ، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والبيئية.
٧-وبدون هذه الخصائص التي تؤسس عليها منظمات المجتمع المدني لا يمكن الاعتراف بها كمنظمة لها شرعية ممارسة العمل الذي أنشأت من أجله، ولا تحظى بالقبول من باقي منظمات المجتمع المدني، وهي ذاتها من أهم متطلبات استدامة التنمية نظرا لاحتوائها على جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والصحية ، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والبيئة، وكذلك تتضمن أهم شروط الاستدامة كالمشاركة الطواعية الإرادية، والمؤسسية، والاستقلالية وتنمية إنسانية تجسد مفاهيم المواطنة، وحقوق الإنسان، والتسامح، والاعتراف بالآخر والمشاركة الدستورية.

ج- الأهداف التربوية التي تسعى الجمعيات الأهلية إلى تحقيقها:

تُعد الجمعيات الأهلية شريك هام لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، لذا فقد أفسحت الدولة مجال كبير لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادي والحماية القانونية المتاحة لتباشر عملها بكل حرية.

وتلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي.
حيث ترتكز جهود الجمعيات الأهلية في مصر على محور أساسي هو تعبئة جهود الأفراد والجمعيات لإحداث التنمية في المجتمع لصالح هؤلاء الأفراد والجماعات وحل مشكلاتهم والإسهام في مؤازرة جهود الدولة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وتسعى الجمعيات الأهلية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

- تربية أفراد معتمدين على ذاتهم.
- تنمية التفكير العلمي والناقد وإعمال العقل في الحكم على العادات والتقاليد وعدم قبولها كمسلمات.
- التعايش السليم مع البيئة، وإدراك مشاكلها والتفاعل معها.
- تربية الأطفال على احترام حقوقهم، وحقوق الآخرين.

- توفير تربية إبداعية وروحية تحرر الطفل وتسهم في إطلاق إمكانياته الخلاقة كشريك في بناء الكون، واحترام حق كل طفل في تعرف دينه والتعمق فيه.
- بناء وطن ينتهج العقلانية ويعلي من قيمة العلم.

د- المبادئ التي تقوم عليها الجمعيات الأهلية:

تقوم الجمعيات الأهلية على عدة مبادئ تجعل العمل بها قائم على الاقتناع والرضا بالمشاركة المجتمعية لتحقيق والتنمية المستدامة، ومن هذه المبادئ:

١- المساواة المستنيرة: وهي المساواة التي تؤمن بالتساوي في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، كما أنها تتيح مجالا للتفوق الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس الحر، وأيضاً تساوي بين المرأة والرجل، ولكنها لا تهمل الفروق بين الجنسين، ويجب ألا يكون تولي الوظائف القيادية له علاقة بمسألة الأنوثة والذكورة، وإنما يخضع لمعيار الكفاءة، وأن حق المرأة لا يقل عن حق الرجل ، وأن المشاركة السياسية للمرأة ليست أكثر من كونها حقا لها، بل إنها واجب عليها بصفتها إنسان كامل الأهلية، ودون ذلك سيفتقد المجتمع توازنه. (خاتمي، ٢٠٠١، ٤٠)

٢- حماية الجماعات الضعيفة والفقيرة والأقليات ومحاربة التمييز ضدها: مبدأ تؤسس عليه جمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات ومحاربة التمييز.

٣- الحرية والاستقلال الفردي: حيث لا يوجد حرية مطلقة ولا قيود مفرطة، فالحرية أساس التكليف، والاستقلال الفردي هو أساس المسئولية الفردية.

٤- لا حقوق دون واجبات: فزيادة الحقوق الفردية يقابلها زيادة الالتزامات والواجبات.

٥- التداول الديمقراطي للسلطة: من خلال الانتخابات الحرة القائمة على التعددية.

٦- مشاركة الحكومة في التنمية: فالمجتمع المدني يشارك الحكومة ويساندها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي .

٧- الشفافية والرقابة المتبادلة: حيث تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بهذه المبادئ في تنظيمها وممارستها لوظيفتها. (الخشت، ٢٠٠٤، ١٢٠)

وهذه المبادئ تساعد الجمعيات الأهلية على ممارسة دورها في حماية الحقوق والحريات، كما تمكنها من تقديم خدمات تربوية وتعليمية وصحية وثقافية واقتصادية واجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة والمستبعدة وهي أهم أهداف التنمية المستدامة.

ه- أنشطة الجمعيات الأهلية:

قامت الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم الخدمات وقد بلغ عدد ميادين العمل التي تعمل بها الجمعيات الأهلية في مصر ١٧ ميدان عمل وفقاً للتالي:

١. رعاية الطفولة والأمومة .
٢. رعاية الأسرة .
٣. المساعدات الاجتماعية .
٤. رعاية الشيخوخة .
٥. رعاية الفئات الخاصة والمعاقين .
٦. الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
٧. تنمية المجتمعات المحلية .
٨. التنظيم والإدارة .

٩. رعاية المسجونين .
١٠. تنظيم الأسرة .
١١. الصداقة بين جمهورية مصر العربية والشعوب الصديقة .
١٢. النشاط الأدبي .
١٣. الدفاع الاجتماعي .
١٤. أرباب المعاشات .
١٥. حماية البيئة والحفاظ عليها .
١٦. التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل .
١٧. حماية المستهلك

الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

ثانيا:تهميش الفتيات(مفهومه، وصوره وأشكاله، وعوامله، وآثاره السلبية)

أ- مفهوم تهميش الفتيات :

ظهر مصطلح التهميش الاجتماعي للإشارة إلى المجموعات السكانية المهمشة التي تعيش منعزلة أو مستبعدة داخل المجتمع ومن أهم مظاهرها (إبراهيم، ٢٠٠٨، ٩٠):

١-وحدة الخصائص الاجتماعية (تشابه النسق الاجتماعي لها).
٢-غير متمتعة بحقوقها فهي مقهورة ومظلومة اجتماعياً.
٣-تعاني من مشكلات التواصل مع باقي أفراد المجتمع.

ويقصد بالفتيات المهمشات من التعليم إجرائيا في هذه الدراسة بأنها تلك الفئة من الفتيات التي تعاني من أي مظهر من مظاهر الإهمال والحرمان من التعليم بدرجة تفقدها حقوقها كمواطنة متساوية مع باقي أفراد المجتمع وتجعلها مستبعدة ومنعزلة، سواء كان هذا الحرمان من التعليم بسبب ظروف اقتصادية أو مكانية.

ب- أشكال وصور تهميش الفتيات:

يظهر تهميش المرأة في العديد من الصور أهمها:

١- التهميش السياسي:

وتتمثل مظاهر التهميش السياسي للفتيات في (المركز الوطني للحقوق الإنسانية، ٢٠١٠، ٢٠):

- إحجام بعض الأحزاب عن الترشيح الانتخابي للمرأة، وإهمال تدريب الكوادر النسائية.
- قلة عدد المرشحات الحزبيات في الانتخابات.
- رفض الرجل للدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه للمرأة.
- نقص الوعي المجتمعي ع لأهمية دور المرأة في الحياة السياسية.
- ضعف مصادر التمويل لدى المرشحات من النساء.
- استخدام العنف والإشاعات وسبل الدعاية الانتخابية غير الأخلاقية.

٢- التهميش الاقتصادي:

يشير التهميش الاقتصادي إلى مستويات الضعف في الاقتصاد ومصادر الدخل وعدم الاستفادة من بعض المزايا التي توفرها الدولة والخاصة بالنشاط الاقتصادي وكذلك العمل باليومية

، بالإضافة لضعف فرص التنقل للحصول على المال مثل الذكور، وزيادة معدلات الفقر والتبعية ومشاعر الخجل من الجوانب اليومية من الاضطراب الاقتصادي. (Burton &Kagan, 2003, 8)

٣- التهميش الاجتماعي:

تعاني المرأة في كثير من المجتمعات من عدم وجود فرصة تساعدها على تفريغ طاقاتها الإنتاجية، وتنمية مهاراتها للمساهمة الإيجابية في تحسين الواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه وكذلك تفضيل الذكور على الإناث في التعليم والرعاية الصحية وبعض الحقوق المادية، كما تعاني من الانتهاكات البدنية والنفسية التي تأخذ صوراً عديدة منها: التقصير في غذاء الأنثى وعلاجها، وعقابها بدنيا، والختان، والميل إلى زواجها المبكر، وزواج الفقيرات من بعض القادرين رغم الفوارق العمرية ،الافتقار إلى علاقات إيجابية داعمة وناجحة في المجتمع (موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٨، ٤٦).

٤- التهميش التعليمي:

من أهم مشكلات المرأة ارتفاع نسبة الأمية مع انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي رغم أن النظام التعليمي يتيح فرصاً متكافئة ومتساوية للجنسين في التعليم العام، ورغم الجهود المتعددة لمحو الأمية فما زالت المرأة خاصة في فئات العمر (١٥ سنة فأعلى) تعاني ارتفاع معدلات الأمية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين أعداد البنين والبنات في المراحل المختلفة للتعليم. (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤، ٨)

ج- العوامل التي أدت إلى تهميش الفتيات في مصر:

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تهميش الفتيات في مصر، ويمكن تحديدها في:

١- عوامل مرتبطة بالفتاة نفسها مثل:

عدم التبصر والشعور المستقل، انعدام الأمن وعدم التوافق والاستقرار، انخفاض القيمة، والعجز والسلبية، عدم وجود سيطرة (السلطة)، مشاعر السلبية وإرجاع كل الأمور للقضاء والقدر والإحساس بالدونية، والعجز المكتسب، العزلة الاجتماعية، حصر نشاطهن في أعمال ليس لها قيمة، الانسحاب من المجتمع، ، نقص التدريب، التنشئة الاجتماعية، والموقع الاجتماعي.

٢- عوامل مرتبطة بالأسرة والمجتمع (نجاري، ٢٠١٠، ١٤):

- السيطرة الأبوية حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة هو الأب الروحي المهيمن والمسيطر على جميع الموارد والقرارات.
- استحواذ الرجل دائما على جميع المناصب الإدارية والتشريعية والتنفيذية وحصوله على النصيب الأكبر في فرص التعليم والتوظيف والتدريب والثروة.
- الزجر والاضطهاد (مثل الضرب والإساءة).
- الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة التعليمية والرعاية الصحية والمشاركة الاجتماعية والسياسية.
- عدم الاهتمام من الأسرة بتحقيق ذاتية المرأة واستقلاليتها.
- عدم المساواة بين البنت والولد ،المتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما نحو الآخر.

- العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج للفتيات ، والتقاليد والمعتقدات الخطأ مثل: عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- العادات والتقاليد المتأصلة التي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية وتمييز الذكر عن الأنثى مما يؤدي إلى تقليل وتضليل الأنثى ودورها.
- الدور السلبي لوسائل الإعلام والذي يسهم في تدعيم هذا التمييز والتهميش.
- البيئية التي تضغط على الإنسان كزيادة الكثافة السكانية، وضعف الخدمات ومشكلة السكن.
- الأسباب الاقتصادية، فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة والتضخم الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم توفير الحياة الكريمة التي تحفظ للفرد كرامته الإنسانية.

د- الآثار السلبية لتهميش الفتيات في مصر:

يترتب على التهميش الموجه ضد المرأة العديد من الآثار السلبية التي تتمثل الجوانب التالية:

١- الآثار النفسية للفتاة:

ويتمثل ذلك في شعور الفتاة بالتشاؤم من الحياة والارتياب في معظم أوقاتها، وإحساسها بقلة اهتمام المجتمع بها، وكذلك شعورها بالقلق والانطواء والنقص والعجز والعزلة نتيجة الحرمان من أمور كثيرة.

٢- الآثار الاجتماعية:

حيث يصبح الفرد عامل من عوامل التفكك الاجتماعي مما يجعله ضحية سهلة للانحرافات الأخلاقية، وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع الناتجة عن سوء الظروف الأسرية والاجتماعية والتعليمية، وانتشار الأمية.

٣- الآثار الاقتصادية:

يؤدي التهميش إلى إهدار وضياع المال والجهد الذي ينفق على العملية التعليمية مما يؤدي إلى عدم التوازن بين المدخلات والمخرجات، وضعف الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى ونوعية الخريجين، وعدم التوازن بين ميزانية التعليم والميزانية العامة للدولة. (مرسي، ١٩٩٨، ١٣٤)

ثالثا:دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم في جمهورية مصر العربية:

تقوم الجمعيات الأهلية بمجموعة من الأدوار لتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم في محافظات مصر ، يمكن تناولها كما يلي:

أ- دور الجمعيات الأهلية في مجال محو الأمية للفتيات المهمشات:

تتميز الجمعيات الأهلية بقدرتها على النمو والعمل على مستوى المجتمع المصري وهي سمة خاصة للجمعيات الأهلية اكتسبتها من واقع العمل الفعلي وثقة المجتمع المحلي الذي تعمل في نطاقه، كما تتميز أيضاً بقدرتها على التعاون مع كافة الهيئات الحكومية والمجتمع المدني، والجمعيات الأهلية الأخرى، من خلال آليات التواصل والاتصال والعمل الجمعي. (فريق البحث العلمي بجامعة عين شمس، ٢٠٣١٣، ٣٠-٣٥)

وتتسم إدارة الجمعيات الأهلية بالمرونة عند تنفيذ برامج محو الأمية ، حيث تتميز بالاستقلالية والتكيف مع ظروف المجتمع المحلي ، كما أن بناءها التنظيمي يوفر لها إطار عمل

تعاوني جماعي يربط بين احتياجات السكان والمناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع المحلي والمناخ العام للمجتمع ككل.

كما يتسم تمويل الجمعيات الأهلية بتعدد وتنوع مصادره، والاستفادة من إمكانات المجتمع المحلي البشرية والمادية على حد سواء،و يعد التمويل الذاتي ركيزة أساسية لعمل الجمعيات الأهلية سواء عن طريق مشروعات تديرها الجمعية نفسها من مصادرها الذاتية، أو مشروعات تديرها الجمعية وتمولها جهات أخرى محلية أو أجنبية، وقد يقدم لها دعماً فنياً من بعض الهيئات الحكومية كالهيئة العامة لتعليم الكبار، أو من بعض الوزارات كالتضامن الاجتماعي ويعد توفير التمويل الذاتي استمراراً لمشروعات وبرامج الجمعية (عطا، ٢٠١٤، ٤٨٢)

وتعمل الجمعيات الأهلية على تشجيع الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية وتربط ذلك بتقديم برامج صحية أو ثقافية أو اجتماعية للملتحقين؛ مما يساعد على جذب الأميين للالتحاق بهذه الفصول ، كما أنها تشارك بفاعلية مع الحكومة أو الجهات المانحة لتعليم الفقراء من خلال مشروعات محو الأمية في المناطق البعيدة أو المحرومة من الخدمات التعليمية.

وفي هذا المجال يمكن للجمعيات الأهلية أن تقدم العديد من الإجراءات تجاه قضية الأمية كما يلي(عطا، ٢٠١٤، ٤٨٣-٤٨٤):

- حشد الموارد المحلية والاستفادة منها في تنفيذ برامج محو الأمية.
- توفير التمويل الذاتي سواء عن طريق مشروعات تديرها الجمعيات من مصادرها الذاتية، أو عن طريق التبرعات، أو الحصول على منح أجنبية أو محلية، تسهم من خلالها في إقامة مشروعات تنموية وتقديم برامج لمحو الأمية.
- دمج الأميين الدراسيين ببرامج محو الأمية في البرامج التنموية التي تشمل برامج التثقيف الصحي، البيئي، وخدمات تنظيم الأسرة للسيدات، والتدريب على بعض المهارات الحياتية.
- تدعيم التواصل بين الجمعيات الأهلية والملتحقين ببرامج محو الأمية ، وتحفيزهم للانضمام في البرامج التنموية التي تقدمها الجمعيات.
- تطوير برامج محو الأمية بصورة تجعلها جاذبة، ومناسبة للأميين الدارسين بالبرامج.
- تقديم حوافز للدراسيين والمعلمين ببرامج محو الأمية مما يشجع الطرفين على الاستمرار في العملية التعليمية.
- تدريب المعلمين على كيفية التدريس للكبار وكيفية التعامل معهم مع مراعاة طبيعة الأميين الكبار.
- العمل على تغيير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، بما يساهم بشكل أكثر فاعلية في قضية محو الأمية.
- وضع آليات للمحاسبة والمساءلة للعاملين بها؛ لضمان تحقيق المستهدف من برامج محو الأمية، منعا لإهدار الوقت والمال.
- توفير بعض الخدمات الصحية للدارسين ببرامج محو الأمية .
- توفير بعض القروض الصغيرة أو فرص عمل للناجحين من الدارسين.

– الدعاية والإعلان عن المشروعات التي تقدم، وإبراز بعض النماذج الناجحة.

ب- دور الجمعيات الأهلية في زيادة الدخل المادي لأسر الفتيات المهمشات:

هناك العديد من التجارب التي قامت بها مجموعة من الجمعيات الأهلية بغرض زيادة دخل المرأة الفقيرة ، منها علي سبيل المثال تجربة جمعية التحرر الاقتصادي بالسيدة زينب بالاشتراك مع مؤسسة الشرق الأدنى والتي قدمت من خلالها أنشطة تدعيم الدخل للأسر المحرومة بالسيدة زينب، وأيضاً تجربة جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية حيث تبنت الجمعية مشروعات حرفية لزيادة دخل الأسر الفقيرة، وتجربة جمعية النهوض بالقرية بشلقان، حيث كونت لجان نسائية ، ونفذت مشروعاً لتربية الماعز والماشية، وأيضاً تجربة جمعية رابطة المرأة العربية بالمنيرة الغربية والتي ركزت على تحسين نوعية الحياة للمرأة من خلال إقامة مشروع لعب الأطفال والحلي، وكان من المشروعات الناجحة التي أكسبت المرأة قيما وعادات وسلوكيات سوية إلى جانب العائد المادي لها ولأسرتها، كذلك قدمت جمعية حواء المستقبل نموذجاً تنموياً قائما على تدريب وتشغيل المرأة وتصحيح مفاهيمها ومحو أميتها في ريف وعشوائيات مصر. (السمالوطي، ٢٠٠٧، ٩٨)

هذا وقد أوصت دراسة السمالوطي (٢٠٠٧) بتفعيل دور الجمعيات الأهلية لدعم مشاركة المرأة من خلال ما يلي:

- حصر الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفعلية للمرأة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.
- تشجيع الجمعيات الأهلية لإقامة فصول لمحو الأمية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الأمية بين الإناث وتنظيم الأنشطة والخدمات المشجعة على انضمام الإناث لهذه الفصول واستمرارهن فيها.
- التوسع في إنشاء وحدات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بصفة عامة .
- تدريب الإناث على المهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل، والسعي نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة وخاصة في الأسرة التي تعولها النساء.
- تنمية وعي المرأة ومعرفتها بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بها، وتنمية قدرتها على تحليل هذا السياق ومعرفة جوانبه السلبية والإيجابية مما ينعكس على أسلوب حياتها وتفكيرها، وبالتالي قيامها بأدوارها داخل وخارج الأسرة.
- دعم مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية والتركيز على حقها في اتخاذ القرارات والترقي والوصول إلى المناصب القيادية.

وقد زادت في الفترة الأخيرة الأدوار التربوية التي من الممكن أن تقوم بها الجمعيات الأهلية في إصلاح المجتمع المصري وتنميته من خلال المشاركة الفعالة في الميادين التالية: رعاية الأمومة والطفولة، رعاية الأسرة، تقديم المساعدات الاجتماعية، رعاية كبار السن، رعاية الفئات الخاصة مادياً ومعنوياً، تقييم المناهج التعليمية، تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الإصلاح التعليمي مناقشة هادفة. (أبو غريبة، ٢٠١٥، ١٥٠)

كما أن مشاركة الجمعيات الأهلية في الإصلاح التعليمي يمكنها أن تحقق الغايات التربوية التالية: (أبو غريبة، ٢٠١٥، ١٥١)

١- المساهمة في تحديد الأولويات التربوية والتعليمية والحاجات الأساسية بشكل أفضل.

٢- توجيه السلطة العليا المركزية إلى ضرورة الاستفادة من خدمات الجمعيات الأهلية في الإصلاح التعليمي.

٣- تحقيق الرضا والقبول الشعبي لقرارات الحكومة مادامت في مصلحة الشعب.

٤- تنمية الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع وتدعيم قيم المشاركة التطوعية.

ج- دور الجمعيات الأهلية في تعليم الفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم:

٥- تعتمد الجمعيات الأهلية عدة الطرق لمواجهة التهميش التعليمي ضد الفتيات منها (Haider, 2010, 2):

– تحسين فرص الحصول على الخدمات وتحقيق المساواة في مختلف الخدمات كالتعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

– التأثير في السياسات من خلال مساهمة الجمعيات الأهلية في صنع السياسات وخلق فرص المشاركة المجتمعية للفئات المهمشة.

– دمج الفئات المهمشة في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

– تمكين الفئات المهمشة ودعمها لتوصيل صوتها لمتخذي القرار.

– تعزيز الوعي المجتمعي وتعبئة قدرات الفئات المهمشة وجعلها قادرة على الدفاع عن حقوقها ومستحقاتها.

– تعزيز مفهوم المواطنة والدمج الاجتماعي للفئات المهمشة.

– الاعتماد على العمل الجماعي والمطالبات الشعبية بحقوق الفئات المهمشة.

– التماسك المجتمعي والعمل على تحقيق المواطنة الصالحة وبناء مجتمع عادل وآمن.

– الاعتماد على نهج التضامن والمشاركة و المساواة مع الفئات المهمشة.

وفي هذا الصدد تقوم الجمعيات الأهلية في مصر بإنشاء العديد من المدارس لتعليم الفتيات في المناطق المحرومة من التعليم، والتي تعد نمطاً تعليمياً موازياً لمرحلة التعليم الابتدائي النظامي، ولا يقتصر دورها على مجرد تعليم الفتيات القراءة والكتابة والحساب، بل تتنوع أدوارها وأهدافها، حيث تختص بالتبكير بمعالجة قضايا الأمية قبل السن المحدد لتعليم الكبار، وتكوين الاتجاه نحو الاستمرار في التعليم واكتساب التعلم الذاتي والمستمر، و تعديل وتطوير سلوكيات الفتيات وإكسابهم مهارات حياتية تمكنهم من القيام بدور فعال في المجتمع. وتهيئة الفتيات للحياة الأسرية السليمة بإعدادهم ثقافياً ومهنياً وصحياً؛ لتقليل الفوارق في نسبة التعليم بين الذكور والإناث خاصة في المناطق الريفية، وتنمية الاتجاهات الاجتماعية السليمة واكتساب مهارات تطبيقها في أوجه الحياة المختلفة، وكذلك تعميق الشعور الوطني وممارسة حقوق المواطنة والتزاماتها. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ٣٣).

وتعد مدارس تعليم الفتيات مصدر إشعاع وتنوير في المجتمع، وتوفير فرص التعليم للفتيات في أماكن إقامتهن دون وجود معوقات اقتصادية واجتماعية تحول دون تعليمهن. وأيضاً تمكين الفتيات من المهارات الحياتية والتكوين المهني. (مينا، ٢٠٠١، ٩٨)

وتتعدد أنماط وصيغ مدارس تعليم الفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم في القرى والنجوع بمحافظات الجمهورية، والتي تقوم الجمعيات الأهلية بإنشائها وإدارتها وتمويلها، ويتم توضيح هذه الصيغ والأنماط فيما يلي:

١- مدارس الفصل الواحد:

تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري (٢٥٥) لسنة ١٩٩٣ الصادر بشأن إنشاء ثلاثة آلاف مدرسة ذات فصل واحد في المناطق البعيدة والمحرومة من التعليم، ويتم الإشراف عليها من قبل وزارة التربية والتعليم إشرافاً كاملاً، من حيث (إنشائها، وتعيين العاملين بها، وتدريبهم، ودفع رواتبهم، ... الخ) ، وتتميز مدارس الفصل الواحد عن المدارس النظامية بأنها مدارس غير تقليدية، وأكثر مرونة، حيث يتعلم الفتيات بها حسب الصفوف، التي سبق أن أتممن دراستها في سنوات سابقة في المرحلة الابتدائية وحالت ظروفهن من استكمالها. (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٣، ٢).

وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر إلى أن إجمالي مدارس الفصل الواحد بلغ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ عدد ٤٨٩٩ مدرسة موزعه في مختلف محافظات الجمهورية، وان صعيد مصر يحظى بمعظم هذه المدارس، حيث بلغ إجمالي عدد هذه المدارس في أسيوط ٦٣٩ مدرسة، والفيوم ٦١٨ مدرسة، والمنيا ٤٩٤ مدرسة، وبني سويف ٤٣٨، وسوهاج ٣٣١ مدرسة، وقنا ٢٦٤ مدرسة، والأقصر ١٣٩، وأسوان ١٠٧ (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨م ، ٣) ، وتختص هذه المدارس بتعليم الفتيات في مختلف المناطق المحرومة من التعليم.

٢- مدارس المجتمع:

تم إنشاءها عام ١٩٩٢م (في ثلاث محافظات بصعيد مصر، وهي أسيوط وسوهاج وقنا، بهدف توفير التعليم للجميع، فضلاً عن توفير تعليم أساسي للفتيات المهمشات، مع التوسع في مدارس المجتمع، بمشاركة كل من "اليونيسيف" التي تتولى تنظيم وتمويل المستشارين والجهاز الفني والتدريب والمواد المساعدة للعملية التعليمية، كما توفر الأثاث اللازم للمدارس والمعدات، وتقييم المدارس) " وزارة التربية والتعليم (اليونسكو، ٢٠١٠، ٣٣٣) ، وتدفع الوزارة أجور المعلمين وتوفر الكتب المدرسية والإرشاد التربوي لتدريس المناهج وتشارك في التدريب والإشراف" المجتمع المحلي" يوفر مكان مثل غرفة ملحقة بالمسجد أو حجرة بأحد المنازل أو قد يبني غرفة مناسبة لإقامة مدرسة مجتمع لتلاميذ مختلفي الأعمار في صفوف متعددة كما له دور رئيسي في الخدمات لمدارس المجتمع في نطاق المحليات "وتوفر تلك المدارس صفوفاً متعددة المستويات الدراسية وتقبل المتعلمين بأعمال وقدرات مختلفة في مستوى التعليم الابتدائي مع التركيز على الفتيات ومع صدور القرار الوزاري ٣٠ لسنة ١٩٩٣، الذي سمح للجمعيات الأهلية أن تنشئ مدارس مناظرة لمدارس المجتمع، أنشأت جمعية الطفولة والتنمية بأسيوط ١٥٠ مدرسة مجتمع حتى عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ووصل إجمالي عدد مدارس المجتمع إلى (٤٩٢) مدرسة، وتضم (٩٨٧٤) دارسة حتى العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ (صابر، ٢٠١٧، ١٣٧)

٣- المدارس الصديقة للفتيات:

بدأ إنشاء هذه المدارس منذ ظهور مبادرة تعليم الفتيات عام ٢٠٠٣ في سبع محافظات (الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – البحيرة - الجيزة) والتي تظهر معها الفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث بهدف تحقيق التعليم للجميع والارتقاء بجودة التعليم وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في مرحلة التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥م بمشاركة كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة (المنسق الرئيسي للمبادرة) ومجموعة منظمات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي .... وغيرها) وفريق العمل الوطني (ثماني عشر وزارة من ضمنها وزارة التربية والتعليم كشريك رئيس والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وعدد من الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، ... وغيرها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠، ٣). وتضم المدارس الصديقة للفتيات الأطفال من سن (٦-١٤) سنة من غير الملتحقات بالتعليم أو المتسربات منه في المناطق البعيدة أو المحرومة من الخدمة التعليمية وهي مدارس متعددة المستويات تتبع وزارة التربية والتعليم في التوجيه والامتحان، وتكون داخل موقع موجود بالفعل ومتبرع به من الأهالي، أو من جهات حكومية تتكون من حجرة دراسية واحدة متعددة الصفوف كما يسمح بالتحاق نسبة لا تتعدى ٢٥% من الذكور وتتبع هذه المدارس المجلس القومي للطفولة والأمومة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)

٤- المدارس الصغيرة:

بدأ العمل في إنشائها عام ١٩٩٧ في محافظتي الفيوم وسوهاج بإشراف كل من هيئة "كير الدولية" (اختيار المكان، واختيار وتأهيل الميسرات، وتشكيل مجالس الأمهات وتنظيم حملات لتوعية الأهالي وتوفير الأثاث)، ، توفير الوزارة الكتب ودفع أجور الميسرات وتوفير مبنى للمدارس والخامات اللازمة للتدريس)، وتقبل الأطفال من ٨.٥ إلى ١٢ سنة من الفتيات المتسربات من التعليم الأساسي أو ممن لم يلتحقن به نتيجة لبعد المدارس الابتدائية أو لظروف أخرى.(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧، ٦)

وهناك مدارس صغيرة أنشئت منذ عام ٢٠٠٤م برعاية اليونيسيف من حيث (التوجيه – التمويل - التدريب) بمشاركة جمعيات تنمية المجتمع المحلي تتولى (افتتاح المدارس – الإشراف عليها – الإسهام في التمويل) ولجان تعليم مجتمعية تشمل (المهتمين بشئون التعليم على مستوى المجتمع المحلي وتشارك في اتخاذ القرار بشأن أماكن إنشاء المدارس وتوفير المكان والإشراف)، وزارة التربية والتعليم (الإشراف والإمداد بالكتب ومواد التعليم) والهدف من هذه المدارس هي توفير فرص تعليمية للفتيات من ٦ سنوات إلى ١٣ سنة للمحرومات من التعليم في المناطق النائية، وتقوم على فكرة الفصول متعددة المستويات التعليمية. (هيئة كير الدولية، ٢٠٠٥، ٦٤)

٥- مدارس الأطفال في ظروف صعبة:

تشير نتائج إحدى الدراسات إلى أن عدد أطفال الشوارع بالقاهرة الكبرى فقط ما يقرب من ٢٥٠ ألف طفل وطفلة ٤٩% منهم التحق بالمدرسة ثم تركها ، وما يقرب من ٣٣% لم يلتحق بالمدرسة، ويعد هذا من أهم الأسباب التي دعت إلى ظهور المبادرات القومية لحماية وتأهيل أطفال

الشوارع عام ٢٠٠٣ بإشراف من المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبحلول عام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٤، بدأ العمل في إنشاء مدارس هدفها إعادة الأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمي إلى سوق العمل، أو الذين فقدوا المأوى العائلي ويعيشون في ظروف صعبة، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمتعلمين منهم لاستكمال تعليمهم في مراحل التعليم الأخرى في المدارس العادية مثل باقي أقرانهم، وتشترك كل من اليونسكو في (التصميم والإشراف على المشروع فنياً والدعم المادي والفني لإعداد المناهج الدراسية المناسبة وإعداد تجهيز الفصول الدراسية (مقاعد – أثاث – أدوات مدرسية) بالإضافة إلى القيام بتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثنائها وتأهيل أسر المتعلمين، تقوم ووزارة التربية والتعليم بعدد من المهام منها (تكون لجان استشارية وأخرى مستديمة لتنفيذ المشروع، واختيار مواقع المدارس وتسجل المتعلمين واختيار المعلمات والميسرات والمشاركة في إعداد المنهج الدراسي، وتدريب المعلمين، وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم) أما دور الجمعيات الأهلية فيكون (توفير الأماكن اللازمة لإنشاء المدارس وتشجيع مشاركة الأهالي والمجتمع المحلي للاشتراك في المشروع ومتابعة استمرارهم في المدرسة)، ويشارك المتعلمين في تحديد شكل اليوم الدراسي. (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠٠٥، ٢٨).

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة:

أولا: أداة الدراسة (خطوات بنائها وصدقها وثباتها)

استخدمت الدراسة استبانه طبقت على أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط والعاملين بها، وقد مر تصميم الاستبانه وتحكيمها وفقاً للخطوات العلمية وآراء الخبراء والمختصين من أساتذة كلية التربية.

وقد مرت مراحل إعداد الاستبانه على النحو التالي:

أ- تصميم الاستبانه:

قام الباحثان بتصميم استبانه موجهة لأعضاء مجالس الجمعيات الأهلية والعاملين بها وذلك بالرجوع إلى التراث النظري والإطار التصوري الموجه للدراسة، وما استطاع الباحثان الرجوع إليه من دراسات سابقة متصلة بموضوع هذه الدراسة لتحديد العبارات المرتبطة بكل بعد من أبعاد الاستبانه.

وقد احتوت الاستبانه على الجوانب التالية:

- البيانات الأولية.
- المحور الأول : دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة من التعليم.
- المحور الثاني : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش التعليمي الموجه ضد الفتيات.

ب- حساب صدق الاستبانه:

تم حساب صدق الاستبانه من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بأسيوط ومن السادة مسئولي الجمعيات الأهلية للوقوف على مدى تمثيل العبارات لمحوري الاستبانه وأبعادها، ومدى مناسبتها، ثم حساب نسب الاتفاق على كل

فقرة أو عبارة، والإبقاء على العبارات التي حصلت على نسب اتفاق من ٨٠% أو أكثر، ونتج عن ذلك حذف بعض العبارات وتعديل وإعادة صياغة بعض العبارات.

ج- تصحيح الاستبانه والمعالجة الإحصائية لها

استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية لتحديد دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم ، والصعوبات التي تعيقها. حيث تم حساب متوسطات استجابة أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانه، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

١- حساب تكرارات استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة تحت كل بديل من بدائل الإجابة (موافق- غير متأكد- غير موافق) .

٢- إعطاء موازين رقمية لكل بديل من بدائل الاستجابة على النحو التالي:
(موافق =٣، غير متأكد = ٢، غير موافق =١)

٣- ضرب تكرارات كل عبارة في الميزان الرقمي لبديل الاستجابة، ثم جمع حواصل الضرب للحصول على درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة.

٤- الحصول على متوسط الاستجابة لكل عبارة ، وذلك بقسمة درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة على عدد أفراد العينة .
أي أن متوسط الاستجابة = الدرجة الكلية للعبارة / عدد أفراد العينة.

٥- الحصول على طول الفترة (متوسط درجة الموافقة) لكل عبارة كما يلي:
متوسط درجة الموافقة =(أكبر درجة موافقة على العبارة – أقل درجة موافقة على العبارة)/ عدد الاختيارات = (٣-١)/٣ = ٠.٦٧

٦- وفي ضوء ما سبق راعى الباحثان عند التحليل الإحصائي وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

أ- إذا انحصر متوسط استجابة أفراد العينة نحو عبارة ما بين (١: ١.٦٦) دل ذلك على اتجاه رأي أفراد العينة نحو عدم الموافقة.

ب- إذا انحصر متوسط استجابة أفراد العينة نحو عبارة ما بين (١.٦٧: ٢.٣٣) دل ذلك على اتجاه رأي أفراد العينة نحو المحايدة.

ج- إذا انحصر متوسط استجابة أفراد العينة نحو عبارة ما بين (٢.٣٤: ٣) دل ذلك على اتجاه رأي أفراد العينة نحو الموافقة.

د- تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

تم تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة كما يلي:

المحور الأول: دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم ، ويتضمن هذا المحور (٢٤) عبارة موزعة على أربعة أبعاد، وفي ما يلي عرض لنسبة متوسطات استجابات أفراد العينة حول أبعاد هذا المحور:

جدول (١)

استجابات أفراد العينة حول أبعاد محور
دور الجمعيات الأهلية في تلبية الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات

البعد	العبـــــــــــارة	المتوسط	الترتيب
البعد الأول	تقديم الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات	٢.٧٨	١
البعد الثاني	توفير الموارد المادية والمالية لمدارس تعليم الفتيات المهمشات	٢.٣٨	٣
البعد الثالث	تدريب المعلمين والإداريين بمدارس تعليم الفتيات المهمشات	٢.٦٣	٢
البعد الرابع	الشراكة مع الجهات الأخرى	٢.٢	٤
المحور ككل		٢.٤٩	

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المحور ككل بلغت ٢.٤٩ ، وهى نسبة مرتفعة، مما يؤكد الدور الذي تقدمه الجمعيات الأهلية في تلبية الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات في القرى والنجوع بمحافظات الجمهورية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسات كل من (الصباغ ،٢٠٠١) ، و(عبد ربه والحملاوي ،٢٠٠٢)، و(محمود ،٢٠٠٤)، و(عوض ،٢٠٠٥)، و(أبو غريبة ،٢٠١٥)، و(عبد الخالق ،٢٠٠٦)، (Hinton ,2002).

كما يتضح من الجدول السابق أن متوسطات استجابات أفراد العينة حول أبعاد هذا المحور تراوحت بين (٢.٧٨ : ٢.٢) وقد جاءت أعلى نسبة موافقة لأفراد العينة على البعد الأول الخاص " بتقديم الخدمات التعليمية" حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة ٢.٧٨، ويليها البعد الثالث "تدريب المعلمين والإداريين في مدارس تعليم الفتيات المهمشات" بنسبة متوسط استجابة ٢.٦٣ ، ويليها البعد الثاني" توفير الموارد المادية والمالية لمدارس تعليم الفتيات المهمشات" بنسبة متوسط استجابة ٢.٣٧، وهي متوسطات مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على عبارات هذه المحاور بصفة عامة وأخيرا البعد الرابع "الشراكة مع الجهات الأخرى: بمتوسط استجابة ٢.٢، وهو متوسط يدل على عدم الموافقة التامة لأفراد العينة على عبارات هذا المحور، أما فيما يتعلق باستجابات أفراد العينة حول عبارات هذه الأبعاد فجاءت كما يلي:

١- البعد الأول : تقديم الجمعيات الأهلية للخدمات التعليمية للفتيات المهمشات:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بتقديم الجمعيات الأهلية للخدمات التعليمية للفتيات المهمشات

جدول (٢)
استجابات أفراد العينة حول بُعد "تقديم الجمعيات الأهلية للخدمات التعليمية للفتيات المهمشات"

م	العبـــــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تقوم الجمعيات الأهلية بإنشاء المدارس للفتيات في المناطق النائية والمحرومة.	٢٨	٧٠	٩	٢٢.٥	٣	٧.٥	٢.٦٣	٧
٢	توفر الجمعيات الأهلية فرص التعليم المجاني للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم.	٣٠	٧٥	١٠	٢٥	٠	٠	٢.٧٥	٤
٣	تقدم الجمعيات الأهلية برامج محو الأمية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة.	٢٩	٧٢.٥	١١	٢٧.٥	٠	٠	٢.٧٣	٦
٤	تقدم الجمعيات الأهلية بتقديم البرامج التوعوية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة لتمكينهم من مواجهة مشكلات الحياة.	٣٦	٩٠	٤	١٠	٠	٠	٢.٩	٣
٥	تقوم الجمعيات الأهلية بنشر الوعي الثقافي للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم .	٣٨	٩٥	٢	٥	٠	٠	٢.٩٥	١
٦	تقوم الجمعيات الأهلية بتوعية المواطنين بأهمية تعليم الفتيات في المناطق المحرومة.	٣٨	٩٥	٢	٥	٠	٠	٢.٩٥	٢
٧	تساهم الجمعيات الأهلية في دفع المصروفات المدرسية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم	٢٥	٦٢.٥	١٢	٣٠	٣	٧.٥	٢.٢٥	٨
٨	**تشارك الجمعيات الأهلية في علاج مشكلات الرسوب والتسرب للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم.**	٣٢	٨٠	٦	١٥	٢	٥	٢.٧٥	٥
	البعد ككل	٢٥٦	٨٠	٥٦	١٧.٥	٨	٢.٥	٢.٧٨	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد "الخدمات التعليمية" التي تقدمه الجمعيات الأهلية للفتيات في المناطق المهمشة والمحرومة من التعليم أن أقل متوسط استجابة لأفراد العينة كان (٢.٢٥) حول العبارة رقم (٧) ، بينما جاءت متوسطات استجابات أفراد العينة حول باقي عبارات هذا البعد بين (٢.٩٥: ٢.٦٣) وهي نسب مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على تحقق العبارات ، وقد جاءت أعلى نسبة موافقة على عبارتي " تقوم الجمعيات الأهلية بنشر الوعي الثقافي للفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم"، و"تقوم الجمعيات الأهلية بتوعية المواطنين بأهمية تعليم الفتيات في المناطق المحرومة" . ويرجع ذلك إلى اهتمام القائمين على الجمعيات الأهلية بعقد الندوات والمؤتمرات الشعبية في المناطق البعيدة

والمحرومة من التعليم ، وتوعية المواطنين المقيمين بهذه المناطق بأهمية التعليم بصفة عامة ، وللفتيات بصفة خاصة.

٢- البعد الثاني: توفير الموارد المادية والمالية لمدارس الفتيات المهمشات:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بتوفير الجمعيات الأهلية للموارد المادية والمالية لمدارس الفتيات المهمشات:

جدول (٣)

استجابات أفراد العينة حول بُعد " توفير الجمعيات الأهلية للموارد المادية والمالية لمدارس الفتيات المهمشات"

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
٩	تشارك الجمعيات الأهلية في صيانة المدارس الخاصة بتعليم الفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم	٢٦	٦٥	١٠	٢٥	٤	١٠	٢.٥٥	٢
١٠	تقدم الجمعيات الأهلية الموارد المالية اللازمة للمدارس في المناطق المحرومة.	٣٠	٧٥	٥	١٢.٥	٥	١٢.٥	٢.٦٣	١
١١	توفر الجمعيات الأهلية الأثاث والتجهيزات اللازمة لمدارس تعليم الفئات المهمشة في المناطق المحرومة من التعليم.	٢٢	٥٥	١٠	٢٥	٨	٢٠	٢.٣٥	٥
١٢	توفر الجمعيات الأهلية التجهيزات المادية اللازمة للأنشطة التعليمية للفتيات المهمشات.	١٩	٤٧.٥	١٧	٤٢.٥	٤	١٠	٢.٣٨	٤
١٣	تقدم الجمعيات الأهلية الحوافر المادية والمعنوية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة للاستمرار في التعليم	٢٠	٥٠	١٨	٤٥	٢	٥	٢.٤٥	٣
١٤	تقدم الجمعيات الأهلية الحوافر المالية للمعلمين للاستمرار في التدريس بمدارس الفئات المهمشة من التعليم	١٢	٣٠	١٣	٣٢.٥	١٥	٣٧.٥	١.٩٣	٦
	البعد ككل	١٢٨	٥٣.٣	٧٣	٣٠.٤	٣٩	١٦.٣	٢.٣٧	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد " توفير الجمعيات الأهلية للموارد المادية والمالية لمدارس الفتيات المهمشات" أن استجابات أفراد العينة قد أكدت تحقق بعض العبارات وعدم التأكد من تحقق البعض الآخر ، كما يلي :

- أكدت استجابة أفراد العينة تحقق العبارات رقم (٩، ١٠ ، ١١،١٢، ١٣) ، حيث تراوحت قيمة متوسطات استجابة أفراد العينة لهذه العبارات بين (٢.٦٣ : ٢.٣٥) ، وجاء أعلى متوسط لعبارة "تقدم الجمعيات الأهلية الموارد المالية اللازمة للمدارس في المناطق المحرومة".
- جاءت استجابة أفراد العينة غير واضحة للعبارة (١٤) حيث جاءت قيمة متوسط استجابة أفراد العينة لهذه العبارة (١.٩٣) ، ونصت العبارة على "تقدم الجمعيات الأهلية الحوافر المالية للمعلمين للاستمرار في التدريس بمدارس الفئات المهمشة من التعليم".

ويدل هذا على أن أفراد العينة يرون أن الجمعيات الأهلية وإن كانت تشارك بدرجة كبيرة في تقديم الدعم المالي والمادي لمدارس الفتيات في المناطق المحرومة ، وخاصة في بناء المدارس وصيانتها وتقديم حوافز مادية للفتيات لتشجيعهم على مواصلة الدراسة، إلا أنهم غير متأكدين من أن الجمعيات الأهلية تقدم الدعم المالي والمادي المناسب للأنشطة التعليمية والحوافز المادية للمعلمين، وقد يرجع ذلك إلى اختصاص الجهات الحكومية بالإنفاق على هذه الجوانب.

٣- البعد الثالث: تدريب الجمعيات الأهلية للمعلمين والإداريين في مدارس الفتيات المهمشات:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بتدريب الجمعيات الأهلية للمعلمين والإداريين في مدارس الفتيات المهمشات:

جدول (٤)

استجابات أفراد العينة حول بُعد " تدريب الجمعيات الأهلية للمعلمين والإداريين في مدارس الفتيات المهمشات"

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١٥	توفر الجمعيات الأهلية برامج التدريب والتنمية المهنية للمعلمين في المدارس الخاصة بتعليم الفئات المهمشة	٢٤	٦٠	١٢	٣٠	٤	١٠	٢.٥٠	٥
١٦	توفر الجمعيات الأهلية برامج التدريب والتنمية المهنية للإداريين في المدارس الخاصة بتعليم الفئات المهمشة	**٢٧**	٦٧.٥	٩	٢٢.٥	٤	١٠	٢.٥٨	٢
١٧	تقدم الجمعيات الأهلية الدعم الفني للمعلمين والقيادات في المدارس الخاصة بتعليم الفتيات المهمشات.	٢٨	٧٠	١٢	٣٠	٠	٠	٢.٧٠	٤
١٨	تشارك الجمعيات الأهلية في تزويد المعلمين خبرات جديدة عن المجتمع المحلي.	٢٥	٦٢.٥	١٣	٣٢.٥	٢	٥	٢.٥٨	٣
١٩	توفر الجمعيات الأهلية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات للمعلمين والإداريين في مدارس تعليم الفئات المهمشة من التعليم.	٣٢	٨٠	٨	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	١
	البعد ككل	١٣٦	٦٨	٥٤	٢٧	١٠	٥	٢.٦٣	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد "تدريب الجمعيات الأهلية للمعلمين والإداريين في مدارس الفتيات المهمشات " أن استجابات أفراد العينة جاءت لتؤكد تحقق جميع عبارات هذا البعد ، حيث تراوحت متوسطات استجابة أفراد العينة بين (٢.٨٠ : ٢.٥٠) وهي متوسطات مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على تحقق العبارات، وقد جاء أعلى متوسط على عبارة " توفر الجمعيات الأهلية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات للمعلمين والإداريين في مدارس تعليم الفئات المهمشة". ويرجع ذلك إلى اهتمام القائمين على الجمعيات الأهلية بجمع البيانات والمعلومات عن كل ما يخص تعليم الفتيات في المناطق البعيدة والمحرومة من التعليم بغرض اتخاذ القرارات في ضوئها ، وإتاحتها لمن يهمه أمر التعليم في هذه المناطق.

٤- البعد الرابع : شراكة الجمعيات الأهلية المهتمة بتعليم الفتيات المهمشات وتعاونها مع الجهات الأخرى:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بشراكة الجمعيات الأهلية المهتمة بتعليم الفتيات المهمشات وتعاونها مع الجهات الأخرى:

جدول (٥)

استجابات أفراد العينة حول بُعد "شراكة الجمعيات الأهلية المهتمة بتعليم الفتيات المهمشات وتعاونها مع الجهات الأخرى "

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
٢٠	يتم التعاون بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية المسئولة عن التعليم.	٢٥	٦٢.٥	١٤	٣٥	١	٢.٥	٢.٦٠	٢
٢١	تقوم الجمعية بتوفير بعض المنح من جهات خارجية ودولية للمساهمة في تمويل الخدمات التعليمية للفئات المهمشة.	٢١	٥٢.٥	٩	٢٢.٥	١٠	٢٥	٢.٢٨	٣
٢٢	يتم التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمهتمين بالتعليم على المستوى المحلي.	٣٨	٩٥	٢	٥	٠	٠	٢.٩٥	١
٢٣	يوجد تعاون بين الجمعيات الأهلية مع بعضها البعض في تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة	٥	١٢.٥	١٠	٢٥	٢٥	٦٢.٥	١.٥	٥
٢٤	تستعين الجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم في التقويم المستمر والشامل للخدمات التعليمية المقدمة للفتيات المهمشات.	٩	٢٢.٥	٨	٢٠	٢٣	٥٧.٥	١.٦٥	٤
	البعد ككل	٩٨	٤٩	٤٣	٢١.٥	٥٩	٢٩.٥	٢.٢	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد""شراكة الجمعيات الأهلية المهتمة بتعليم الفتيات المهمشات وتعاونها مع الجهات الأخرى " أن استجابة أفراد العينة قد غطت المواقف الثلاثة (موافق- موافق إلى حد ما – غير موافق) ، وذلك على النحو التالي:

- أكدت استجابة أفراد العينة الموافقة على العبارتين رقم (٢٠ ، ٢٢) ، حيث جاءت قيمة متوسطي استجابة أفراد العينة لهاتين العبارتين (٢.٦٠، ٢.٩٠) ، وجاء المتوسط الأعلى لعبارة "يتم التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمهتمين بالتعليم على المستوى المحلي" ويرجع ذلك إلى أن الجمعيات الأهلية والمهتمين بالتعليم على المستوى المحلي يسعون لتحقيق نفس الهدف وهو تعليم الفتيات في المناطق المهمشة والمحرومة، ولديهم قناعة أن التنسيق والتعاون فيما بينهم يخدم تحقيق هذا الهدف بدرجة كبيرة.
- جاء متوسط استجابة أفراد العينة لعبارة "تقوم الجمعية بتوفير بعض المنح من جهات خارجية ودولية للمساهمة في تمويل الخدمات التعليمية للفئات المهمشة" ، (٢.٢٨) ليدل على عدم تأكد أفراد العينة من تحقق هذه العبارة ، وقد يرجع ذلك إلى نقص

المعلومات المتوفرة عن "الجهات المانحة من الخارج وقيمة هذه المنح" لدى العاملين بالجمعيات الأهلية ، واقتصار هذه المعلومات على الجهات الإدارية العليا بهذه الجمعيات.

- أكدت استجابة أفراد العينة على عدم الموافقة على العبارتين رقم (٢٣، ٢٤) حيث جاءت قيمة متوسطي استجابة أفراد العينة لهاتين العبارتين (١.٥٠، ١.٦٥) ، وجاء المتوسط الأقل لعبارة "يوجد تعاون بين الجمعيات الأهلية مع بعضها البعض في تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة في المناطق المحرومة" ، ويرجع ذلك إلى تركيز اهتمام كل جمعية على منطقة معينة ، وغياب التنسيق بين هذه الجمعيات لتقديم الخدمات في مناطق مشتركة بينها، وعدم إدراك القائمين على الجمعيات لأهمية العمل التعاوني والتنسيق والتكامل وتبادل الخبرات والمعلومات بين العاملين بالجمعيات المختلفة.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش التعليمي الموجه ضد الفتيات ، ويتضمن هذا المحور (١٨) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد، وفي ما يلي عرض لمتوسطات استجابات أفراد العينة حول أبعاد هذا المحور :

جدول (٦)

البعد	العبـــــــــــارة	المتوسط	الترتيب
البعد الأول	المعوقات الإدارية والتشريعية	٢.٠٣	٣
البعد الثاني	المعوقات المادية والمالية	٢.٨١	١
البعد الثالث	معوقات تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية الأخرى	٢.٤٦	٢
المحور ككل		٢.٤٤	

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات أفراد العينة حول أبعاد هذا المحور بلغت ٢.٤٤ ، مما يؤكد وجود معوقات تعوق الدور التربوي المأمول من الجمعيات الأهلية لتعليم الفتيات المهمشات في القرى والنجوع البعيدة عن الخدمات التعليمية.

كما يتضح من الجدول السابق أن متوسطات استجابات أفراد العينة حول أبعاد هذا المحور تراوحت بين (٢.٤٦ : ٢.٤) وهي متوسطات مرتفعة تدل على تحقق العبارات ، وقد جاءت أعلى نسبة موافقة لأفراد العينة على البعد الثاني " المعوقات المادية والمالية" حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة ٢.٤٦، ويليها البعد الثالث "معوقات تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية الأخرى" حيث بلغت نسبة بمتوسط الاستجابة ٢.٤، أما فيما يتعلق باستجابات أفراد العينة حول عبارات هذه الأبعاد فجاءت على النحو التالي:

١- البعد الأول: المعوقات الإدارية والتشريعية:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بالمعوقات الإدارية والتشريعية:

جدول (٧)

استجابات أفراد العينة حول بُعد " المعوقات الإدارية والتشريعية "

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	نظرة بعض مؤسسات المجتمع للجمعيات الأهلية على أنها مؤسسات غير شرعية.	٠	٠	١٧	٤٢.٥	٢٣	٥٧.٥	١.٤٣	٦
٢	عدم تقديم الجهات الإدارية العليا الدعم الكافي للجمعيات الأهلية العاملة في مجالات التعليم والتنمية.	٣٣	٨٢.٥	٧	١٧.٥	٠	٠	٢.٨٣	١
٣	غياب التشريعات الإدارية والقانونية التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم	٢٥	٦٢.٥	٤	١٠	١١	٢٧.٥	٢.٣٥	٤
٤	جمود اللوائح والقوانين الحكومية التي تعوق الجمعيات الأهلية عن أداء دورها التعليمي.	٣٢	٨٠	٥	١٢.٥	٣	٧.٥	٢.٧٣	٢
٥	تدخل الجهات المانحة في تحديد نوعية وحجم المشروعات التعليمية للفئات المهمشة.	٢٢	٥٥	١٨	٤٥	٠	٠	٢.٥٥	٣
٦	انشغال المسئولين بالجمعيات الأهلية بتحقيق أهداف ومصالح شخصية.	٠	٠	٨	٢٠	٣٢	٨٠	١.٢٠	٧
٧	قلة تفويض السلطات والصلاحيات داخل الجمعيات الأهلية	٠	٠	٦	١٥.٦	٣٤	٨٥	١.١٥	٨
٨	الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام ضد الجمعيات الأهلية.	٨	٢٠	٢٥	٦٢.٥	٧	١٧.٥	٢.٠٣	٥
	البعد ككل	١٢٠	٣٧.٥	٩٠	٢٨.١	١١٠	٣٤.٤	٢.٠٣	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد""المعوقات الإدارية والتشريعية " أن استجابة أفراد العينة قد غطت المواقف الثلاثة (موافق- موافق إلى حد ما – غير موافق) ، وذلك على النحو التالي:

- أكدت استجابة أفراد العينة الموافقة على العبارات رقم (٢، ٣، ٤، ٥) ، حيث تراوحت قيمة متوسطات استجابة أفراد العينة لهذه العبارات بين (٢.٨٣، ٢.٣٥) ، وجاءت النسبة الأعلى لعبارة "عدم تقديم الجهات الإدارية العليا الدعم الكافي للجمعيات الأهلية العاملة في مجالات التعليم والتنمية " وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة يرون أن أكبر المعوقات الإدارية والتشريعية المعوقة لعمل الجمعيات الأهلية تتمثل في غياب الدعم الكاف للجمعيات من الجهات الإدارية العليا.
- جاء متوسط أفراد العينة (موافق إلى حد ما)على عبارة " الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام ضد الجمعيات الأهلية" بمتوسط (٢.٠٣) ، وهذا يدل على عدم تأكد أفراد العينة من ذلك ، فبعضهم يرى أن وسائل الإعلام تقدم صورة سلبية للمواطن عن الجمعيات الأهلية وأهدافها ومصادر تمويلها، والبعض الآخر من العينة يرى عكس ذلك.
- أكدت استجابة أفراد العينة عدم الموافقة على العبارتين (١، ٧) حيث جاءت نسبة متوسطي الاستجابة لهاتين العبارتين (١.٤٣، ١.١٥)، وكانت النسبة الأقل لعبارة

"قلة تفويض السلطات والصلاحيات داخل الجمعيات الأهلية" ، وهذا يدل على اقتناع أفراد العينة بأن تفويض السلطات داخل الجمعيات الأهلية يتم بصورة جيدة بدرجة لا تجعل هذا الأمر يمثل عائقاً من العوائق الإدارية التي تؤثر في أداء الجمعيات لدورها في تلبية الاحتياجات التعليمية في المناطق المحرومة من التعليم.

٢- البعد الثاني: المعوقات المادية والمالية:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بالمعوقات المادية والمالية:

جدول (٨)

استجابات أفراد العينة حول بُعد "المعوقات المادية والمالية "

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
٩	قلة اهتمام الجهات الحكومية بتمويل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم.	٣٦	٩٠	٤	١٠	٠	٠	٢.٩	٢
١٠	كثرة القيود المفروضة على تمويل الجمعيات الأهلية وحجمه ومصادره.	**٣٧**	٩٢.٥	٣	٧.٥	٠	٠	٢.٩٣	١
١١	انخفاض فكر وثقافة التطوع في العقل الجمعي للمجتمع المصري.	٢٢	٥٥	١٨	٤٥	٠	٠	٢.٥٥	٥
١٢	قلة الموارد والإمكانات المادية المتاحة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم	٣٢	٨٠	٨	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	٤
١٣	قصور المعلومات والبيانات المتاحة عن أعداد الفئات المهمشة والمحرومة من التعليم.	٣٥	٨٧.٥	٥	١٢.٥	٠	٠	٢.٨٨	٣
	البعد ككل	١٦٢	٨١	٣٨	١٩	٠	٠	٢.٨١	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد "المعوقات المادية والمالية " أن استجابات أفراد العينة جاءت لتؤكد الموافقة على جميع عبارات هذا البعد ، حيث

تراوحت متوسطات استجابة أفراد العينة بين (٢.٩٣ : ٢.٥٥) وهي متوسطات مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على تحقق العبارات، وقد جاء أعلى متوسط موافقة على عبارة " كثرة القيود المفروضة على تمويل الجمعيات الأهلية وحجمه ومصادره " ، حيث يرى أفراد العينة أن الرقابة الشديدة التي تفرضها الدولة على مصادر تمويل الجمعيات الأهلية وحجم هذا التمويل من أكثر العوائق المادية والمالية التي تؤثر في أداء الجمعيات لدورها في تلبية الاحتياجات التعليمية في المناطق المحرومة من التعليم.

٣- البعد الثالث: المعوقات التي تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية:

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة في البعد الخاص بالمعوقات التي تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية:

جدول (٩)

استجابات أفراد العينة حول بُعد " المعوقات التي تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية "

م	العبـــــــارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١٤	انخفاض المشاركة من قبل الشباب في الجمعيات الأهلية.	١٨	٤٥	١٨	٤٥	٤	١٠	٢.٣٥	٤
١٥	عدم معرفة المسئولين بالتربية والتعليم بالدور التربوي للجمعيات الأهلية في مجال التعليم	٤	١٠	٢٨	٧٠	٨	٢٠	١.٩	٥
١٦	عدم التنسيق بين الجمعيات الأهلية مع بعضها البعض في تقديم الخدمات التعليمية	٢٩	٧٢.٥	١١	٢٧.٥	٠	٠	٢.٧٣	٢
١٧	عدم وجود أخصائيين اجتماعيين بالجمعيات الأهلية للتنسيق مع المدارس في تقديم الخدمات التعليمية	٣١	٧٧.٥	٩	٢٢.٥	٠	٠	٢.٧٨	١
١٨	قلة فرص التطوع واكتساب الخبرات بين الجمعيات الأهلية والمدارس.	٢٢	٥٥	١٨	٤٥	٠	٠	٢.٥٥	٣
	البعد ككل	١٠٤	٥٢	٨٤	٤٢	١٢	٦	٢.٤٦	

يتضح من نتائج الجدول السابق المتعلقة بمدى تحقق عبارات بُعد " المعوقات التي تتعلق بالشراكة مع الجمعيات الأهلية " أن استجابات أفراد العينة قد أكدت الموافقة على بعض العبارات والموافقة إلى حد ما على البعض الآخر ، كما يلي :

- أكدت استجابة أفراد العينة الموافقة على العبارات رقم (١٤، ١٦ ، ١٧، ١٨) ، حيث تراوحت قيمة متوسطات استجابة أفراد العينة لهذه العبارات بين (٢.٧٨ : ٢.٣٥) ، وجاءت أعلى متوسط لعبارة "عدم وجود أخصائيين اجتماعيين بالجمعيات الأهلية للتنسيق مع المدارس في تقديم الخدمات التعليمية ". وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمدارس يعد عائقاً أساسياً من العوائق التي تحد من أداء الجمعيات لدورها في مجال التعليم ، ويرجع ذلك لعدم وجود مسئول اتصال بالجمعيات تكون مهمته التواصل وتنسيق الجهود مع المدارس والاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في العملية التعليمية.
- جاءت استجابة أفراد العينة غير موافق إلى حد ما للعبارة (١٥) حيث جاءت قيمة متوسط استجابة أفراد العينة لهذه العبارة (١.٩) ونصت العبارة على "عدم معرفة المسئولين بالتربية والتعليم بالدور التربوي للجمعيات الأهلية في مجال التعليم" ، ويدل هذا على أن ضعف الاتصال والتواصل بين الجمعيات الأهلية والمسئولين بالتربية والتعليم وغياب التنسيق والعمل بصورة متكاملة ، وعدم وضح الدور الذي تقدمه الجمعيات الأهلية لدي المسئولين بالتربية والتعليم قد يمثل عائقاً لأداء الجمعيات الأهلية لدورها المنشود في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة.
- **ثالثا: خلاصة النتائج والتصور المقترح:**

١- خلاصة النتائج:

توصلت الدراسة بإطاريها النظري والميداني إلى عدة نتائج مهمة، يمكن حصرها فيما يلي:

- أن الجمعيات الأهلية تسهم بدورا كبيرا في الحد من التهميش التعليمي للفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في القرى والنجوع بمحافظات الجمهورية.
- أن نشاط الجمعيات الأهلية في مجال التعليم يتركز في صعيد مصر، لكونه أكثر الأقاليم التي تعاني من الفقر والحرمان من التعليم.
- أن الجمعيات الأهلية تسهم بدور كبير في تقديم الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات تتمثل في إنشاء المدارس وتجهيزها وصيانتها ، وتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لها ، وتدريب المعلمين والإداريين بمدارس الفتيات.
- أن هناك بعض المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية عن تلبية الخدمات التعليمية للفتيات المهمشات، يأتي في مقدمتها المعوقات الإدارية والتشريعية، ويليها المعوقات المادية والإدارية، وأخيرا معوقات الشراكة مع الجمعيات الأخرى المهتمة بالتعليم في مصر.

٢- التصور المقترح لتفعيل دور للجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات في المناطق المحرومة من التعليم في جمهورية مصر العربية:

في ضوء أدبيات الدراسة، وما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، تم وضع تصور مقترح لتفعيل الدور التربوي للجمعيات الأهلية لتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات، وتكون التصور المقترح من أسس ، وأهداف ومستويات عمل ومتطلبات تطبيق، يتم توضيحها فيما يلي:

أ- أسس التصور المقترح

استند التصور المقترح على مجموعة من الأسس تمثلت في:

١-الإطار النظري للدراسة الحالية والمرتبط بدراسة بالجمعيات الأهلية ودورها في تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة من التعليم بصفة عامة والفتيات بصفة خاصة.

٢-النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وكذلك نتائج الدراسة السابقة المرتبطة بالدور التربوي للجمعيات الأهلية.

٣-الاهتمام الدولي والمحلي بقضايا المرأة بصفة عامة ، والتعليم بصفة خاصة باعتباره أحد عوامل التنمية.

ب- أهداف التصور المقترح

يهدف هذا التصور إلى زيادة تفعيل الدور التربوي الذي به الجمعيات الأهلية لتلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات في المناطق البعيدة والمحرومة من التعليم ، والتغلب على المعوقات التي تحد من قيامها بهذا الدور.

ج- مستويات العمل في التصور المقترح

١- العمل على مستوى الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم في المناطق المحرومة والمهمشة من التعليم ، ويتضمن الإجراءات التالية:

- عقد دورات تدريبية للمعلمين والموجهين لتدريبهم على أساليب العمل داخل مدارس المناطق المحرومة والمهمشة.

- تنظيم ندوات تثقيفية لأولياء الأمور حول بعض القضايا ذات العلاقة بالتعليم ، كتنظيم الأسرة.
- تقديم المساعدات المالية لأوليا الأمور والأسرة الفقيرة في المناطق المحرومة من التعليم.
- وضع معايير مناسبة للعاملين في مجال التعليم بالمناطق المهمشة والمحرومة من التعليم؟
- مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم.
- التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية وخبراء التربية في مختلف المؤسسات التربوية.
- إنشاء الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية في المدارس التي تشرف عليها الجمعيات الأهلية في المناطق البعيدة والمهمشة.
- التعاون والتنسيق المستمر مع الجهات المشاركة في المشروعات التعليمية بالمناطق الفقيرة والمحرومة من التعليم.
- إعداد فريق خاص بمتابعة المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم ، والعمل على حلها.

٢- العمل على مستوى المجتمع المحلي واللجان التعليمية به، ويتضمن الإجراءات التالية:

- جمع التبرعات لخدمة المشروعات التعليمية بالمجتمع المحلي.
- مراعاة ظروف المجتمع المحلي عند تحديد بداية ونهاية العام الدراسي لتفادي غياب التلاميذ.
- مشاركة بعض المؤهلين تربوياً من أفراد المجتمع المحلي في لجان التعليم.
- تبادل البيانات والمعلومات بين الجمعيات الأهلية واللجان التعليمية المسئولة عن التعليم في المناطق المحرومة والمهمشة.
- الاستفادة من الموارد الذاتية للمجتمع المحلي لخدمة المشروعات التعليمية بها.٣
- مشاركة الشباب في القرى والنجوع في خدمة المشروعات التعليمية بها ، والاستفادة من طاقاتهم.

٣- العمل على مستوى القوانين والتشريعات، ويتضمن الإجراءات التالية:

- تيسير إجراءات إنشاء الجمعيات الأهلية باعتبارها حق من حقوق الإنسان كفله الدستور والقانون.

- مراجعة القوانين والتشريعات الحاكمة والمنظمة لعمل الجمعيات الأهلية وتنقيتها من المعوقات التي تعيق الجمعيات من تحقيق أهدافها التعليمية.
- وضع قوانين وتشريعات جديدة تخدم الفئات المحرومة والمهمشة من التعليم بصفة عامة ، والمرأة بصفة خاصة.

د- متطلبات نجاح التصور المقترح

- وضع إستراتيجية مستدامة وكاملة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تقديم خدمات تعليمية أكثر تأثيراً للفئات المهمشة بوجه عام والفتيات المهمشات تحديداً.
- دعم المجتمع المدني بكامل عناصره والتأكيد على الدور التربوي للجمعيات الأهلية وذلك بمراجعة التشريعات التي تعيق عمل الجمعيات الأهلية.
- تبني آليات لبناء قدرات عدد كبير من الجمعيات الأهلية وتأهيلها لممارسة دور جاد في تقديم خدمات تعليمية مؤثرة للفتيات المهمشات.
- العمل على زيادة الهامش المتاح لبناء قدرات الفتيات المهمشات بوجه عام ، وذلك جنباً إلى جنب مع تقديم خدمات تعليمية مقبولة في مجال التعليم.
- التنسيق والتعاون والتكامل من جانب الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تقديم خدمات تعليمية على ثلاثة مستويات : الالتزامات والمستويات والسياسات.
- بناء الشراكة مع الجهات الداخلية والخارجية وهيئات التمويل الدولية.

وفي ضوء كل ما سبق نرى أن نجاح تلك الجمعيات في القيام بدورها التنموي والتربوي لخدمة الفتيات المهمشات وتلبية احتياجاتهم التربوية يستلزم ضرورة ، العمل على زيادة وعى المجتمع المصري (سلطه – مؤسسات – أفراد) بأهمية ودور ومشاركة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية خاصة ، والتأكيد على أن دورها هو التعاون وليس التناحر مع الحكومة لتحقيق توجهات الإصلاح بهدف ترقية الديمقراطية، مع حث أجهزة الدولة على توفير كافة الوسائل والآليات اللازمة لنجاح مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) في تحقيق أهدافها ، بما يؤدى إلى إزالة الهواجس حول دورها ، ويزيد من المواطنين على التطوع والمشاركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المراجع

أبو غريبة، رانيا عبد الفتاح (٢٠١٥): فاعلية الدور التعليمي للجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة، دراسة تحليلية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (١٥٩)، ص ص١٤١-١٦٢.

الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية : ميادين العمل التي تعمل بها الجمعيات الأهلية متاح على http://cairo.gov.eg/information/Civil%20Society/Lists/List/AllItems.aspx

بدر، عاطف وقناوي، أمل مختار (٢٠٠٢). الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف- دراسة ميدانية. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية بجامعة المنيا ١٧(٢). ص ص ١٥٤- ١٨٠.

بندق ، وائل أنور (٢٠٠٤). المرأة والطفل وحقوق الإنسان، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
البنك الدولي (١٩٩٩): تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
حسان ، محمد حسان (١٩٧٩). تاريخ تعليم البنت في مصر، تاريخ وقضايا- آراء- السنة التاسعة- العدد الثالث- المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي بسرس الليان.
حسن، سعودي محمد (٢٠١٢): دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة المعاقة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٣٣)، ج٢، ص ص ٥٣٥-٥٨٦.
خاتمي، محمد (٢٠٠١): المجتمع المدني: مقارنات في دورة المرأة والشباب، ترجمة سرمد الطائي، بيروت، دار الفكر المعاصر.
الخشت، محمد عثمان (٢٠٠٤): المجتمع المدني، سلسلة الشباب، العدد (٨)، القاهرة.
الدهشان ، جمال على(١٩٩١): : تعليم المرأة من منظور إسلامي ، مجلة العلوم التربوية والنفسية – كلية التربية – جامعة المنوفية – العدد الثالث – السنة السابعة – يوليو .
الدهشان ، جمال على(٢٠١٥): : رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة للمجتمع ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي :" دور الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة بمحافظة الشرقية " الذي تقيمه كلية التربية جامعة الزقازيق بالتعاون مع مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية في الفترة من ١٣-٢٠١٥/١١/١٤
رئاسة الوزراء (١٩٩٨): موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد الرابع والعشرون، ص٤٦٠.
السمالوطي، إقبال الأمير (١٩٩٨): الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، العدد التاسع.
السمالوطي، إقبال الأمير (٢٠٠٧): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر السنوي الرابع، "محو أمية المرأة العربية – مشكلات وحلول"، مركز تعليم الكبار،جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ٩٣-١٠٠.
السمالوطي، إقبال الأمير ، وعبد الحميد، محمد (٢٠٠٢). أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم تجربة جمعية حواء المستقبل – مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد السادس.
صابر، مشيرة إبراهيم (٢٠١٧): صيغ تعليم الفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في مصر لعلاج مشكلة التسرب، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد (٦)، ص ص ١٢٤-١٤٦.
الصباغ، عبد السلام محمد (٢٠٠١) . تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية – جامعة القاهرة .
عبد الحميد، خليل عبد المقصود (١٩٩٩): مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٨).

عبد الخالق، خالد علي (٢٠٠٦). الجمعيات الأهلية في مصر ... تطور الدور. مجلة أحوال مصرية، السنة الثانية، ع٣٢، مركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
عبد القادر، زكنية عبد القادر خليل (٢٠٠٦): دور الجمعيات الأهلية في وقاية تلاميذ المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من التسرب الدراسي، مجلة العلوم التربوية، ص ص ٧٢-١١٦.
عبد المنصف، صافيناز محمد جمال الدين (٢٠١٣): دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق الأطفال المعرضين للخطر، المؤتمر الدولي الرابع، طفل اليوم أمل الغد كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، ص ص ٢٣٧-٢٤٨.
عبدربه، سليمان (٢٠٠٢). الجهود التربوية للجهود الأهلية في مصر بحث منشور بمجلة التربية، كلية التربية جامعة عين شمس العدد السادس السنة الخامسة.
عبدالعاطي، السيدة وآخرون (١٩٩٨): الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٤٩.
عطا، محمود عبدالدايم (٢٠١٤): آلية تفعيل دور الجمعيات الأهلية في الخطة الإستراتيجية لتعليم الكبار ٢٠١٤/٢٠١٧، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار، تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ٤٧٦-٤٩٠.
عطية، سعيد محمود مرسي (٢٠١٧): الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية، الجمعيات الأهلية نموذجاً، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد (٩٤)، ص ص١-٢٨.
علي جلبي وآخرون (٢٠٠٧): الفقر في مصر بين الإجحاف والإنصاف رؤية مستقبلية، المؤتمر التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص٣٩.
عوض، عوض توفيق(٢٠٠٥). أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية. القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
فريق البحث العلمي بجامعة عين شمس والهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٣): تقوم دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الأمية في جمهورية مصر العربية، دراسة علمية بالتعاون بين مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس والهيئة العامة لتعليم الكبار، ص ص ٣٠-٣٥.
كسبه، مصطفى دسوقي (١٩٩٧). الجمعيات الأهلية في مصر: الواقع والمأمول في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية، ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ص ص ١-٦٨.
المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع اليونيسيف (٢٠٠٥)، أطفال خارج نطاق الحماية، دراسة عن أطفال الشوارع بالقاهرة الكبرى، القاهرة.
محمود، مصطفى (٢٠٠٤). المعوقات التي تحد من استفادة المرأة من الحقوق الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني، بحث منشور في المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
مرسي، محمد منير (١٩٩٨). تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب.
المركز الوطني للحقوق الإنسانية: الفئات المهمشة والمشاركة السياسية، القاهرة، ص٢٠.

معهد التخطيط القومي (٢٠٠٤). تقرير التنمية البشرية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص ص ٧-٩.

هاني، إبراهيم (٢٠٠٨). دليل القيادات الطبيعية للتأهيل والدمج الاجتماعي للمجموعات المهمشة، مؤسسة ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، ص٩٠.

هيئة كلير الدولية (٢٠٠٥). تقرير توثيق مشروع أنشطة المجتمع لدعم التعليم، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم (١٩٩٣). القرار الوزاري رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٩٣ والخاص بشأن مدارس الفصل الواحد على مستوى الجمهورية.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٨/٢٠١٧م، القاهرة:الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- وزارة التضامن الاجتماعي(٢٠١٦): : قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشان الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة. متاح على http://old.qadaya.net/node/2561

ForbasDaridson F. &Peltnburge, M.(2001). Government and NGOs CNOS working together for better cities (Netherlands: Rotterdam,

Hinton, Samuel(2002). Non-Government Organization, Stanford's California University.

HumaHaider, Civil Society and Excluded Groups, governance and Social Development Resource, Center, Civil Society, Department, 2010, p2.

Johnson, Melencia M(2010). Assessing the impact of economic marginalization, gender inequality, and other exogenous factors of social disorganization of female property crime offending across U.S cities: A racially and ethnically disaggregated analysis, Southern Illinios university at Carbondale, 2010.

L. David Broun, David C. Korten (2000). Understanding Voluntary Organization: Country Economic Development (U.S.A the world bank), p13.

Mark Burton and Carolyn Kagan (2003). Marginalization, Psychology, community Macmillan, Palgrave, London, p8.

Nura,Tafei(2008). The eSynthesis of Age and Gender: Intersectionality, International Human Rights Law and the Marginalization of the Girl-Child, master degree at university college London in, 2008 dos.

Peter, Crampton, and others (2001), third sector primary care for vulnerable populations, Social Science & Medicine 53 Department of Public

Health, Wellington School of Medicine & Health Services Research Centre, Wellington, New Zealand ,1491- 1502

Peter, F. Ducker (2000).the new Realities in Government and Politics (New York: Harper Business), p1.

Rauzon, Terrie Anne(2002). barriers to participation in physical activity exercise for women with physical disabilities, PHD, the University of